الأمم المتحدة

A/61/269

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادل: دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي**

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهو يبحث أوجه التقدم التي أحرزت في عملية الدمج عبر القنوات الرئيسية - التجارة في السلع والخدمات، وتدفقات رأس المال وهجرة اليد العاملة. ويجري إيلاء اهتمام خاص للدور الذي لعبه توسيع الاتحاد الأوروبي في تقدم بعض هذه البلدان. وتناقش أوجه التقدم التي تحققت في إعادة هيكلة أسواق الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وفي بناء المؤسسات التي تدعم السوق بوصفها عوامل هامة في زيادة فوائد إدماج هذه الاقتصادات في الاقتصاد العالمي.

* A/61/150.

** تشمل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في هذا التقرير، بلدان أوروبا الوسطى ودول بحر البلطيق وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وبالتحديد، ثمانية من هذه البلدان - الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي - قد انتقلت تدريجيا من مجموعة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. ومع ذلك، لأغراض هذا التقرير،و لتغطية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وبروح قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥٩، تم تبني تفسير أوسع نطاقا لتقييم عملية دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

070906 070906 06-47256 (A)

وقد تم إحراز تقدم كبير، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، في مواصلة دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وقد صاحب هذا التقدم نشوء بيئة اقتصادية أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ بها في جميع أنحاء المنطقة إلا أن سرعته ونمطه تفاوتا بشكل كبير بين البلدان. وبالرغم ممن التقدم العام الذي أحرز، إلا أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق الإصلاحات المؤسسية وتعميقها لتنويع اقتصادات تلك البلدان والتحول إلى مسار مستدام للتنمية في جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، خاصة في بعض البلدان في منطقة جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها لمواجهة تلك التحديات.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٣	٤
ثانيا –	الاتجاهات السائدة في أداء الاقتصاد والتجارة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٤-٢٢	٥
	ألف – اتجاهات الاقتصاد الكلي	٤-٩	٥
	باء – الدمج عن طريق التجارة	١٠-١٣	٨
	جيم – الدمج عن طريق تدفقات رأس المال والأيدي العاملة	١٤-٢٢	١٠
ثالثا –	التقدم المحرز في السياسات الاقتصادية التي تعزز دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٣-٤١	١٥
	ألف – سياسة الاقتصاد الكلي	٢٣-٢٤	١٥
	باء – دور الاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٢٥-٣١	١٦
	جيم – سياسات تجارية أخرى	٣٢-٣٣	١٩
	دال – فتح حساب لرأس المال	٣٤-٣٦	٢٠
	هاء – استمرار إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال التجارية	٣٧-٤١	٢١
رابعا –	التحديات المتعلقة بالسياسة العامة والاستنتاجات	٤٢-٤٧	٢٣
المرفق			
	أشكال وجداول		٢٧

أولا – مقدمة

١ – أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٢٤٣/٥٩ المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وبالرغم من أن الجمعية لاحظت التقدم الذي أحرزته هذه البلدان نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والنمو، والحاجة إلى استدامة هذه الاتجاهات الإيجابية في المستقبل، إلا أنها اعترفت بضرورة تعزيز قدرة تلك البلدان على الاستجابة لتحديات العولمة، وكفالة وصول صادراتها إلى أسواق مؤاتية وتأمين اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لاستمرار تطورها.

٢ – وفي القرار ذاته، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم لها تقريرا لتنظر فيه في دورتها الحادية والستين عن تنفيذ هذا القرار. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. كذلك دعت الجمعية العامة، في القرار ٢٤٣/٥٩، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة إسداء المشورة في مجال السياسة العامة وتوفير المساعدة التقنية لحكومات البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بهدف تعزيز أطرها الاجتماعية والقانونية والسياسية لاستكمال الإصلاحات اللازمة الموجهة نحو السوق. وقد تناولت التقارير السابقة أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتحقيق هذه الأهداف (انظر A/59/301 و A/57/288 و A/55/188 و A/53/336 و Add.1 و A/51/285). وهناك تقرير مستكمل عن هذه الأنشطة، أُعد على أساس إسهامات من ١٢ صندوقا ووكالة ومؤسسة ومنظمة في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى ذات صلة، متاح على موقع الأمم المتحدة على الشبكة في العنوان: http://www.un.org/esa/policy.

٣ – ويقوم هذا التقرير بتحليل العملية الحالية لدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي عن طريق تقييم تقدمها من خلال قنوات التجارة في السلع والخدمات، وتدفقات رأس المال وهجرة اليد العاملة. ويولى اهتمام خاص للدور الذي لعبه توسيع الاتحاد الأوروبي في تقدم بعض هذه البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، تجري مناقشة أوجه التقدم التي أحرزت في إعادة الهيكلة وفي بناء المؤسسات الداعمة للسوق بوصفها عوامل هامة في زيادة مكاسب هذه الاقتصادات من مواصلة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وينقسم باقي التقرير إلى جزأين. يصف الجزء الأول منهما الاتجاهات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات التكامل التجاري والمالي. ويصف الجزء الثاني التقدم المحرز في مجال السياسة العامة والإصلاحات المؤسسية التي أجرتها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعما لإدماجها في الاقتصاد العالمي.

ثانيا – الاتجاهات السائدة في أداء الاقتصاد والتجارة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

ألف – اتجاهات الاقتصاد الكلي[١]

٤ – أدى توافر بيئة دولية مواتيه بما فيها نمو اقتصادي عالمي قوي وازدهار في التجارة وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتدني تكلفة التمويل الدولي إلى دعم الأداء الاقتصادي القوي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وبالتالي تعزيز دعمها في الاقتصاد العالمي ككل. وفي عام ٢٠٠٤، تسارعت وتيرة الانتعاش الاقتصادي على مستوى العالم، وارتفع مجمل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات بسرعة بنسبة ٦,٦ في المائة. و لم يكن ذلك هو معدل النمو الاقتصادي الأعلى فحسب منذ بداية المرحلة الانتقالية، بل كان الأكثر انتشارا وتوازنا بصورة غير عادية: وقد حققت المناطق دون الإقليمية الثلاث جميعها، بالتحديد، أوروبا الوسطى ودول بحر البلطيق، وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، نموا أعلى مما حققته في عام ٢٠٠٣ (انظر الجدول ١ في مرفق هذا التقرير). وخلال عام ٢٠٠٥، تباطأ النمو الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ. كما تباطأ النمو في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ولكنه حافظ على ديناميته عند معدل ٥,٥ في المائة وظل أسرع مما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو. وقد عزز النمو القوي للصادرات والتوسع في الطلب المحلي أداء النمو الاقتصادي القوي.

٥ – وظل الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي متفاوتا. فقد ارتفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي الثمانية الجدد في عام ٢٠٠٤، وبلغ ٥,٢ في المائة إلا أنه انخفض إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. وقد عزي معظم التباطؤ في متوسط النمو بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الثمانية الجدد، إلى ضعف الاقتصاد البولندي. ومع ذلك، حافظت الدينامية الاقتصادية في دول بحر البلطيق على زخمها وتم تثبيت نمو الناتج قي معدلات عالية، تجاوزت بشكل كبير المعدلات المسجلة في أوروبا الوسطى. وقد أدى الاستهلاك الشديد والطلب على الاستثمار في عام ٢٠٠٤ والطلب الخارجي في عام ٢٠٠٥ إلى دعم النمو في دول الاتحاد الأوروبي الثمانية الجدد. وساعد تزايد

(١) يرد تحليل واف للحالة الاقتصادية الراهنة والتنبؤات المتعلقة بالاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في: World Economic Situation and Prospects,(United Nations publication, Sales No. E.06.II.C.2).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الذي يسره الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتنويع الصادرات على الاحتفاظ بمعدلات نمو عالية في مجال الصادرات.

٦ - وقد شهد جنوب شرق أوروبا أيضا توسعا اقتصاديا قويا في عام ٢٠٠٤، وذلك جزئيا بسبب النمو الاستثنائي الذي حدث في رومانيا، ثم واجه بعض التباطؤ في السنة التالية. وفي عام ٢٠٠٥، عزي الاعتدال الاقتصادي إلى آثار سنة الأساس وتأثير الفيضانات على القطاع الزراعي. وقد عزز احتمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الأداء الاقتصادي للبلدان المرشحة للانضمام للاتحاد وهي: بلغاريا ورومانيا وكرواتيا بإحداثه ارتفاعا في الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل به من توسع في الإنتاج الموجه نحو التصدير وتحسنا في أداء القطاع المصرفي. وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، أدى استقرار الاقتصاد الكلي الناجح واكتمال التعمير بعد انتهاء الصراع إلى حدوث أداء قوي في مجال النمو الاقتصادي.

٧ - وتواصل النمو بخطى قوية في بلدان رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠٠٥، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٦,٧ في المائة الأمر الذي أطال مدة الانتعاش القوي الذي شهدته اقتصاداتها منذ عام ٢٠٠٣ (انظر المرفق، الجدول ١). وقد كان أداء النمو متفاوتا إلى حد ما في المنطقة، إذ تباطأ النمو الاقتصادي بشدة - من ١٢,١ في المائة إلى ٢,٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ - في اقتصاد من أكبر اقتصادين، وهو اقتصاد أوكرانيا، نتيجة للتدهور الشديد في أداء الصادرات والتقلبات السياسية. وتباطأ النمو أيضا في الاتحاد الروسي، إلا أنه ظل أعلى من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٥. وحافظت بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى على معدلات نمو عالية. وقد كانت قيرغيزستان الاستثناء الملحوظ حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ نتيجة للهبوط الحاد في إنتاج الذهب، سلعة التصدير الرئيسية في البلد، والاضطراب السياسي. وعزي معظم الازدهار الاقتصادي في منطقة رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠٠٤، إلى ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية، لا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي والمعادن ولكن حجم الصادرات كان مرتفعا أيضا. وعلى العكس، أدى الطلب المحلي إلى حد كبير إلى دفع وتيرة النمو في عام ٢٠٠٤. فقد ازداد استهلاك الأسر المعيشية بشدة بسبب ارتفاع الأجور والمعاشات التقاعدية الفعلية في جميع البلدان تقريبا. وزاد الطلب على الاستثمار أيضا في كثير من بلدان رابطة الدول المستقلة، وبشكل رئيسي في قطاعي الهيدروكربون والبناء.

٨ - وبالرغم من أداء النمو الاقتصادي القوي، لا يزال ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات مشاركة القوى العاملة قائما في كثير من هذه البلدان (انظر المرفق، الجدول ١)،

مما يشير إلى انخفاض مرونة ناتج العمالة. وتشير الأدلة العملية إلى أن أسواق العمل كانت أكثر استجابة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان حيث شهدت إصلاحات المؤسسات وأسواق العمل مزيدا من التقدم مثلما حدث في إستونيا وبلغاريا وسلوفاكيا وليتوانيا[٢]. وقد ساهم ازدهار قطاعات النفط في منطقة رابطة الدول المستقلة، لاسيما في الاتحاد الروسي وكازاخستان، في ازدياد مشاركة القوى العاملة وفي حدوث بعض الانخفاض في معدلات البطالة، إلا أن هذه التغيرات ظلت هامشية حيث أن قطاع النفط ليس مساهما رئيسيا في إيجاد فرص للعمل.

٩ - وقد ساعد النمو الاقتصادي القوي في تحسين ظروف المعيشة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في السنوات الأخيرة. وقد عوّض النمو المستمر لعدد من السنوات، في عدد من البلدان، الخسائر في الإيرادات التي تم تكبدها في السنوات الأولى من الفترة الانتقالية ودفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات أعلى مما كانت عليه قبل الفترة الانتقالية. وقد حدث هذا بالضبط للدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي والبلدان المقبلة على الانضمام، وقد مكّنها من تحقيق تقدم كبير في الحد من الفقر، وكفالة المساواة بين الجنسين وتعزيز الصحة والتعليم بصورة أفضل[٣]. ونجحت الجمهورية التشيكية وسلوفينيا في القضاء على الفقر المدقع نهائيا. ولم يصبح النمو القوي الأخير في كثير من اقتصادات جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، بالمقابل، كافيا بعد في ١٢ من ١٩ بلدا لتعويض الخسائر في الإيرادات المتكبدة أثناء السنوات الأولى من المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، انخفض انتشار الفقر في السنوات الأخيرة، في معظم هذه البلدان ولكن بدرجة أقل مما هو عليه في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من هذا التقدم، لا يزال معدل الفقر مرتفعا في كثير من بلدان جنوب شرق أوروبا، مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود. وفي الاتحاد الروسي، انخفضت نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر من ١٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ١٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتم أيضا إلى حد ما تحقيق الحد من الفقر في بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى، بما فيها، أرمينيا وطاجكيستان وقيرغيزستان وكازاخستان. ولكن لا يزال الفقر

---

(٢) كانت أسواق العمل أكثر استجابة نسبيا إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي أُجريت فيها إعادة هيكلة نشطة للمؤسسات غير الفعالة، واتخذت حكوماتها نهجا استباقيا في إزالة أو خفض القيود المفروضة على سوق العمل. World Economic Situation and Prospects 2006, note 1 above, pp. 102-103, box IV.2.

(٣) انظر (National Millennium Development Goals: A Framework for Action. Europe and CIS Regional MDG Report, (United Nations publication, Sales No. E.06.III.B.21))

المدقع منتشرا في هذه البلدان لا سيما في المناطق الريفية. ويعد الفقر المرتبط بالدخل والمنتشر على نطاق واسع، أكثر حدة في جمهورية مولدوفا وجورجيا.

باء – الدمج عن طريق التجارة

١٠ – أدى النمو القوي للتجارة العالمية في البضائع في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، التي نمت بحوالي ٧ إلى ٨ في المائة سنويا، إلى تحفيز النمو القوي للصادرات. وزادت حصة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من السوق في تجارتها مع البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. ووجدت هذه الاتجاهات مزيدا من الدعم في العملية الجارية لتحرير نظام التجارة[٤]، وارتفاع أسعار السلع الأساسية بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية. كذلك ازداد الطلب على الواردات، مدفوعا بالطلب المتزايد على سلع الاستثمار وتزايد إنفاق الأسر المعيشية وانخفاض تكاليف الواردات مما يدل على ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي في العديد من البلدان. ونتيجة لذلك، ازداد معدل نمو تجارة البضائع في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحيث تجاوز وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وازداد انفتاح التجارة، مقيسا بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (انظر المرفق، الشكل الأول). إلا أن أنماط التجارة اتسمت باختلافات هامة فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١١ – وقد تَسارع نمو التجارة في بلدان رابطة الدول المستقلة بوجه خاص نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية. وتسارع نمو الصادرات أكثر في عام ٢٠٠٤ وحافظ على وتيرة قوية في عام ٢٠٠٥، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى استمرار تزايد قيمة صادرات الاتحاد الروسي (انظر المرفق، الجدول ٢). وفي دول الرابطة الأخرى، تباطأ نمو قيمة الصادرات في عام ٢٠٠٥. وينم هذا الاتجاه عن تنوع أنماط التجارة، حيث تجاوز نمو الصادرات إلى البلدان من خارج الرابطة نمو الصادرات داخل الإقليم في بعض البلدان، خاصة في كازاخستان والاتحاد الروسي وبيلاروس، في حين أن غالبية التجارة داخل الرابطة كانت مع أوكرانيا وأذربيجان. وفي غضون ذلك، استمرت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي في الازدياد. وفي هذا السياق أيضا، يمثل ارتفاع أسعار النفط عاملا هاما في ارتفاع حصص صادرات رابطة الدول المستقلة من الأسواق، خاصة من الاتحاد الروسي، في الاتحاد الأوروبي وكذلك في وسط وجنوب شرق أوروبا. ويسلط الضوء في الشكل الثاني في مرفق هذا التقرير على استمرار الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية الأولية والمنتجات الوسيطة التي تعتمد على الموارد الطبيعية بوصفها من الفئات الرئيسية للصادرات. وأدى تنامي قيمة

(٤) للاطلاع على لمحة عامة للتقدم المحرز في إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٠٤، انظر التقرير السابق لهذا التقرير، الوثيقة A/59/301.

سعر الصرف الحقيقي إلى تناقص القدرة التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية الأخرى ومثل عقبة أمام تنويع الصادرات.

١٢ - وكانت بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية الجدد قد بدأت بالفعل عملية إنشاء أنماط تخصص تجاري جديدة بالنسبة للبلدان الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد تحسبا لانضمامها إلى الاتحاد. وأسفرت عملية متصلة لنقل الإنتاج من البلدان الخمسة عشر إلى دول وسط أوروبا ودول بحر البلطيق عن تكامل متزايد في هياكل التجارة بين هذه المجموعات من البلدان. وثمة حصة متنامية من التجارة بين البلدان الثمانية والبلدان الخمسة عشر تتصل الآن بالتجارة داخل الصناعات والتجارة داخل الشركات. ويفسر قدر كبير من هذا الاتجاه بالتعاقد من الباطن والتجهيز خارج المشاريع. كذلك ينطوي نمط التجارة المتغير على تحول صوب إنتاج السلع ذات القيمة المضافة الأكبر، ليظهر المزايا النسبية في إنتاج السيارات ومكوناتها، والمعدات الصناعية، والآلات الكهربائية، وغير ذلك من منتجات التكنولوجيا المتقدمة، خاصة في الجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا وهنغاريا. وأسفرت عملية تجارة التجهيز خارج المشاريع أيضا عن نمو ذي صلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والطلب على الواردات، وخاصة فيما يتعلق بالآلات ومنتجات الصناعة التحويلية الوسيطة (انظر المرفق، الشكل الثاني). وأدى النمو القوي للائتمان أيضا إلى حدوث نمو قوي في الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة من الاتحاد الأوروبي. واستمر الاتجاه السائد الذي يتسم بقوة النمو في تجارة الخدمات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويتركز النمو في تجارة الخدمات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات التجارية والمالية، والأنشطة المنتجة للعائدات ورسوم التراخيص.

١٣ - وخلافا لحالة البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، تظهر صادرات غالبية بلدان جنوب شرق أوروبا اعتمادا أكبر على الصناعات التحويلية التي تتسم بقدر أكبر من كثافة العمالة. وأدت التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى تيسير عملية التطوير التكنولوجي وهناك إشارات إلى حالات تحول صوب المزيد من تركيز رأس المال في إنتاج الصادرات، خاصة في بلغاريا ورومانيا. ومنذ بدء عملية الانتقال، طرأت تغيرات هامة على هيكل صادرات بلدان وسط أوروبا وجنوب شرق أوروبا. وحدث انخفاض هائل في حصص المنتجات الغذائية والزراعية والمواد الخام من جملة الصادرات مقارنة بحصص الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية، مما يدل على تزايد اندماج هذه الاقتصادات في شبكات الصناعة التحويلية والتوزيع للمؤسسات عبر الوطنية.

وساعد ذلك في تنويع صادرات جنوب شرق أوروبا[٥]. وتظل البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تمثل الشريك التجاري الأكبر لبلدان جنوب شرق أوروبا، إلا أن نمو التجارة في السنوات الأخيرة كان في معظمه مع البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، داخل المنطقة نفسها، ومع بلدان رابطة الدول المستقلة.

جيم - الدمج عن طريق تدفقات رأس المال والأيدي العاملة

١٤ - رغم حدوث بعض الاضطرابات، كما يتضح من الأزمة المالية الروسية في عام ١٩٩٨، أدت تدفقات رأس المال دورا هاما في تنمية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفي تحولها إلى بلدان ذات اقتصادات سوق عاملة. وخلال السنوات الأخيرة، ازدادت تدفقات رأس المال إلى الداخل مع تزايد استقرار الاقتصاد الكلي واستمرار الإصلاحات في العديد من البلدان. ومن الأمور التي ساعدت على حدوث طفرة أكبر في الاستثمارات الأجنبية استمرار الظروف المؤاتية في الأسواق المالية الدولية والنمو العالمي القوي. وفي عام ٢٠٠٤ ازداد صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة بقدر كبير متخذة شكل استثمارات أجنبية مباشرة، إلا أنها تباطأت بعض الشيء في عام ٢٠٠٥. بيد أن نمط هذه التدفقات وأحجامها اختلفا باختلاف المناطق دون الإقليمية والبلدان[٦]. وبلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة قرابة ٥ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (باستثناء الاتحاد الروسي)، مرتفعة بذلك عن نسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٠٣، بما يساوي المستوى المتوسط الذي ظل سائدا منذ عام ١٩٩٩ (انظر المرفق، الشكل الثالث). وتعد حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذه من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير من المتوسط في البلدان النامية. ويختلف الأمر بالنسبة للاتحاد الروسي، حيث تمثل التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة تكاد لا تذكر تصل إلى ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٥ - وأدت التدفقات الداخلة المتزايدة لكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورؤوس أموال الحوافظ المالية إلى تعزيز زيادة ادماج الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وتتبع غالبية هذه التدفقات من البلدان

---

(٥) انظر (Vitalija Gaucaite Wittich, "Some aspects of recent trade developments in South-Easr Europe", UN Economic Commission for Europe, Discussion Paper Series, No 7, December 2005.).

(٦) للاطلاع على لمحة عامة عن التطورات الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي، انظر *(World Investment Report, 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D,* (United Nations publication, Sales No. E.05.II.D.10)).

الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعقب حدوث هبوط حاد في عام ٢٠٠٣، انتعشت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ ووصلت إلى ارتفاع قياسي في عام ٢٠٠٥ (انظر المرفق، الجدول ٣). ونجمت هذه الزيادة عن اكتمال مبيعات المشاريع الحكومية السابقة ومن الاستثمارات في المجالات غير المطروقة في وسط أوروبا، وعن الاستثمارات الأجنبية المباشرة القوية عموما في دول بحر البلطيق المتسارعة النمو. وبالقيم المطلقة، ذهبت غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في عام ٢٠٠٤، أو زهاء ١١,٨ بليون دولار، إلى بولندا، ويعود ذلك بقدر كبير إلى التوسع في مرافق الإنتاج القائمة والاستثمارات في المجالات غير المطروقة. وعلى العكس من ذلك، في عام ٢٠٠٥، ذهبت غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو أكثر من ١٠ بلايين دولار، إلى الجمهورية التشيكية، واتصلت بمبيعات مشاريع الاتصالات والفولاذ المملوكة للدولة، فضلا عن بعض الشركات المصرفية وشركات الخدمات الأخرى. وفي هنغاريا، اكتمل القدر الأكبر من عملية الخصخصة في السنوات السابقة. وتحدث غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحالية في شكل إعادة استثمار عائدات الشركات الأجنبية الموجودة في البلد وبعض مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الصغيرة التي يعود مصدرها إلى الاتحاد الأوروبي. واجتذب كل من سلوفاكيا والجمهورية التشيكية تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صناعة السيارات؛ وأصبح هذان البلدان قاعدة صناعية إقليمية لإنتاج السيارات في شرق أوروبا.

١٦ - وتفسر الزيادة الكبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بزيادة تعمق السوق الداخلية، وتنامي التجارة الثنائية، واليد العاملة الأقل تكلفة، وتوافر العمالة الماهرة في البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد. وفي الفترة السابقة للانضمام إلى الاتحاد، كانت هذه البلدان تفرض معدلات ضريبة دخل اسمية على الشركات أقل من البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد، على الرغم من أن بعض التقديرات تشير إلى أن المعدلات الفعلية كانت تقارب المعدلات المفروضة في البلدان الخمسة عشر. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أنه كانت هناك حوافز ضريبية للمستثمرين الأجانب تعين التخلي عنها عقب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى أن مبادئ الاتحاد لا تسمح ببعض أشكال المنافسة الضريبية. إلا أن بعض الحوافز لا تزال قائمة في الدول التي انضمت حديثا إلى عضوية الاتحاد، مثل المنح التدريبية، بغية تشجيع الاستثمار في المجالات التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة. وكمؤشر على نضج قطاع الشركات في

الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي، ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد، خاصة إلى جنوب شرق أوروبا.

١٧ - كذلك اجتذبت بلغاريا ورومانيا، البلدان المنضمان إلى الاتحاد الأوروبي، تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بعد إكمالهما بعض مشاريع الخصخصة الكبيرة، إلا أن السبب في ذلك يرجع أيضا إلى الاستثمارات في المجالات غير المطروقة. وازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضا في بلدان أخرى من منطقة البلقان، خاصة في صربيا والجبل الأسود، حيث اكتمل عدد كبير من صفقات الخصخصة في عام ٢٠٠٥.

١٨ - واستمرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة رابطة الدول المستقلة في الزيادة إلى حد كبير بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وبالقيم المطلقة تقارن هذه الزيادة بمعدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقتين دون الإقليميتين الأخريين من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلا أن التدفقات الداخلة تبدو أقل أهمية، باعتبارها حصة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر المرفق، الجدول ٣). ويحدد الصورة بقدر كبير الوضع في الاتحاد الروسي الذي - كما أثير من قبل - تنخفض فيه للغاية حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتسم النسبة بالانخفاض نسبيا أيضا في كل من أوزباكستان وبيلاروس وقيرغيزستان. وبالنسبة للعديد من بلدان رابطة الدول المستقلة، فإن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي لها نفس أهمية نسبتها في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي. وفي البلدان الغنية بالموارد، ذهبت غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع الطاقة، كما هو الحال في الاتحاد الروسي وأذربيجان، وكازاخستان.

١٩ - وأدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والنمو القوي في الصادرات إلى بقاء الديون الخارجية في مستويات ثابتة في غالبية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت نسبة الديون الخارجية إلى الدخل القومي الإجمالي في وسط أوروبا وجنوب شرق أوروبا ٦٢ في المائة و ٥٢ في المائة على التوالي. وغالبية الديون الاجنبية في وسط أوروبا ودول بحر البلطيق وجنوب شرق أوروبا مستحقة لدائنين من القطاع الخاص. وتتسم أحوال الديون الخارجية بالتنوع أكثر في بلدان رابطة الدول المستقلة حيث تراوحت نسبة الديون إلى الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ بين ١٦ في المائة في بيلاروس و١٠٠ في المائة تقريبا في قيرغيزستان. وتتولى حكومات بلدان رابطة الدول المستقلة إدارة غالبية الديون الخارجية، وتنبع هذه الديون من الدائنين الرسميين. وفي السنوات

الأخيرة أدى كل من النمو القوي للصادرات وتحسن إدارة الديون إلى تخفيف أعباء الديون في البلدان المنخفضة الدخل في رابطة الدول المستقلة (انظر المرفق، الشكل الرابع) [٧]. إلا أنه، في بعض هذه البلدان، مثل جمهورية مولدوفا وقيرغيزستان، يظل تخفيض حجم المديونية الخارجية يمثل تحديا هاما على صعيد السياسات العامة لمقرري السياسات الوطنية والدائنين على السواء. وفي حين أن تقديم المساعدة عن طريق التمويل بشروط ميسرة وإمكانية إعادة جدولة الديون الخارجية أمران سيحدان من مشاكل السيولة في جمهورية مولدوفا، فمن شأن استراتيجية تمت الموافقة عليها مؤخرا لتخفيف الديون مصحوبة بطلب لتخفيف عبء الديون بموجب المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تؤدي إلى تخفيف عبء الديون في قيرغيزستان.

٢٠ - ومع إعادة إدماج وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة في الاقتصاد العالمي، حدثت زيادة في الهجرة الدولية من هذه البلدان وإليها نتيجة للتغيرات في السياسات السكانية[٨] والتحولات في الطلب على اليد العاملة، بدفع من إعادة تشكيل سلاسل الإنتاج للشركات المتعددة الجنسيات ونشأة اقتصاد المعرفة، وعوامل ديموغرافية واجتماعية أخرى. وظلت ثلاثة من بلدان رابطة الدول المستقلة، هي الاتحاد الروسي وأوكرانيا وكازاخستان، تندرج ضمن البلدان الـ ٢٠ ذات العدد الأكبر من المهاجرين الدوليين في العالم في عام ٢٠٠٥، حيث بلغت نسبة عدد السكان المهاجرين في هذه البلدان، على التوالي، ٦,٤ في المائة، و ٣,٦ في المائة، و ١,٣ في المائة، من عدد المهاجرين الإجمالي في العالم[٩]. إلا أن عدد المهاجرين في عام ٢٠٠٥ لم يرتفع سوى في الاتحاد الروسي عن عددهم في عام ١٩٩٠. وتظل غالبية المهاجرين تأتي من منطقة رابطة الدول المستقلة (انظر المرفق، الجدول ٤). وانخفضت الهجرة الصافية إلى أوكرانيا وكازخستان. ورغم الزيادة في تدفقات المهاجرين القادمين، فإن عدد السكان في الاتحاد الروسي آخذ في الانخفاض، شأنه شأن العديد من البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢١ - وشهدت الدول الأعضاء الجديدة رفع بعض القيود، بوصفها جزءا من الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بحراك اليد العاملة إلى الاتحاد، مما أدى إلى تسارع وتيرة الاندماج مقارنة بباقي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. إلا أن هجرة اليد العاملة ازدادت

---

(٧) للاطلاع على استعراض للقدرة على تحمل عبء خدمة الديون في بلدان رابطة الدول المستقلة ذات الدخل المنخفض، انظر Economic Survey of Europe 2005, No. 1, pp. 88-89, (United Nations publication, Sales No. E.05.II.E.7).

(٨) انظر *World Population Policies 2005* (United Nations publication, Sales No. E.06.XIII.5).

(٩) انظر United Nations, *Trends in Total Migrant Stock: the 2005 Revision*, data in digital form.).

بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا قبل الانضمام. وعقب توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، حُددت فترة انتقالية مقسمة إلى ثلاث مراحل تتكون من سنتين تليها ثلاث سنوات تليها سنتان قبل فتح أسواق العمل تماما أمام البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد. وفتحت هذه البلدان نفسها أسواق العمل فيها أمام بعضها البعض (وكذلك أمام قبرص ومالطة). وفي السنتين اللتين أعقبتا توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، حدثت زيادة محدودة في عدد العمال المهاجرين من البلدان الثمانية فقط في أيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا، ويعزى ذلك جزئيا إلى عملية ''إضفاء الوضع القانوني'' على العدد الكبير بالفعل من العاملين من البلدان الثمانية. وشكل مواطنو هذه البلدان في عام ٢٠٠٥ نحو ١ في المائة من السكان في سن العمل في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، باستثناء النمسا (١,٤ في المائة) وآيرلندا (٣,٨ في المائة). والعدد الإجمالي لرعايا البلدان الثمانية الذين هم في سن العمل المقيمين في البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد، الذي بلغت نسبته ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، يقل عن النسبة المئوية للعاملين من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٢٢ - ويمكن لدمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي عن طريق حراك اليد العاملة أن يعود بفوائد اقتصادية لبلدان المنشأ، بوسائل منها تخفيض الضغط على أسواق العمل المحلية وتوليد التحويلات المالية. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت التحويلات ١٩,١ بليون دولار أو ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتختلف الأهمية النسبية للتحويلات اختلافا كبيرا، حيث تتراوح، وفقا للبيانات المتاحة، بين ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في رومانيا و٢٧ في المائة في جمهورية مولدوفا[١٠]. وفي حالة الاتحاد الروسي، تشكل التحويلات تدفقا صافيا للموارد إلى الخارج، إلا أن التحويلات تمثل في بلدان مثل جمهورية مولدوفا، وطاجيكستان، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، مصدرا هاما لإيرادات العملات الأجنبية وقد أدت إلى ارتفاع مستويات استهلاك الأسر المعيشية. واستُخدمت التحويلات بدرجة أقل لتمويل الاستثمارات وإنشاء مشاريع جديدة في هذه البلدان. وساعدت الهجرة في تخفيف الضغط على أسواق العمل المحلية في بعض البلدان، لا سيما في رابطة الدول المستقلة حيث أن العديد من المهاجرين هم من العمال غير المهرة الذين يعانون من البطالة. وفي مناطق أخرى، هناك نمط من هجرة العاملين ذوي المهارات العالية لتولي وظائف تتطلب مهارات متدنية

(١٠) انظر (European Bank for Reconstruction and Development, *Transition Report Update May 2006*, London 2006.).

(خاصة من البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي إلى البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد)، الأمر الذي يحد من جودة رأس المال البشري في بلدان المنشأ.

ثالثا – التقدم المحرز في السياسات الاقتصادية التي تعزز دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٥

ألف – سياسة الاقتصاد الكلي

٢٣ – خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، أحرزت جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تقدما كبيرا على صعيد استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، مما ساهم بدوره في تعزيز دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وواصل التضخم انخفاضه في عام ٢٠٠٤ في العديد من البلدان (انظر المرفق، الجدول ١). وشكل معظم الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي استثناء لهذا النمط، حيث تعرضوا لارتفاع كبير ومفاجئ في الأسعار مرة واحدة عقب انضمامهم للاتحاد الأوروبي. وساهم توحيد ضريبة القيمة المضافة، وإلغاء ما تبقى من الضوابط على الأسعار، وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب المحلي على الواردات في عكس الاتجاه نحو تباطؤ التضخم في هذه المجموعة من البلدان. وفي عام ٢٠٠٥، أخذت معدلات التضخم الإجمالية اتجاها نزوليا مرة أخرى في أعضاء الاتحاد الثمانية الجدد، ولكنها ارتفعت في دول بحر البلطيق وفي العديد من بلدان رابطة الدول المستقلة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى آثار ارتفاع أسعار النفط والتوسع الائتماني المحلي. وظل التضخم الأساسي منخفضا، باستثناء أسعار الطاقة والغذاء، مما أتاح للسلطات في العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الحفاظ على موقفها التوفيقي العام فيما يتعلق بالسياسة النقدية في الفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٥. ودعمت هذه السياسات النمو الاقتصادي من خلال التوسع الائتماني الخاص ونمو الطلب المحلي، ولا سيما في بلدان رابطة الدول المستقلة. وتمثل أسعار النفط المرتفعة بشكل متزايد معضلة بالنسبة للسياسة النقدية في هذه البلدان، لا سيما تلك المصدرة للنفط التي تكدس احتياطيات دولية متنامية. وتكمن المعضلة بين إعطاء أولوية لاستقرار الأسعار أو تجنب الارتفاع المتواصل في قيمة أسعار الصرف الحقيقية لعملاتها. وقد سادت في ممارسات السلطات النقدية مؤخرا، سياسات الأمر الواقع التي تفضل المزيد من استقرار الأسعار. وعلى النقيض من ذلك، تواصلت عملية زيادة تضييق وضع الاقتصاد الكلي في جنوب شرق أوروبا استجابة للاختلالات الخارجية المتصاعدة والنمو القوي للائتمان المحلي. وأصبح هدف اعتماد اليورو في نهاية المطاف محور ارتكاز جديد لسياسات الاقتصاد الكلي للأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، وانضم عدد منها بالفعل، وهي إستونيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا، رسميا للآلية الأوروبية الثانية لأسعار الصرف.

٢٤ - وساعد النمو السريع على إعطاء دفعة لإيرادات الحكومات بوجه عام، إلا أن السياسات المالية الأكثر حرصا أدت إلى تحسين الشؤون المالية العامة في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وانخفضت حالات العجز المالي في الدول الأعضاء الجدد بالاتحاد الأوروبي أو ظلت مستقرة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع الإيرادات (وفي بعض الحالات ارتفاع في التضخم)، مما يعكس الاعتماد على العوامل الدورية. وظلت حالات العجز الهيكلي كما هي تقريبا، وفي بعض الحالات عادل التحسن في الإيرادات استمرار تقديم الإعانات للشركات الخاسرة وتكاليف ضمانات القروض المقدمة من الدولة. وتم إصلاح الاختلالات المالية في بلدان جنوب شرق أوروبا بمساعدة من الانضباط المتزايد الذي فرضته برامج صندوق النقد الدولي. وتعززت أرصدة المالية العامة في البلدان الغنية بالموارد في رابطة الدول المستقلة في أعقاب زيادة الإيرادات بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز، والنمو القوي وترشيد إدارة الضرائب. وتتسم إدارة عائدات النفط المزدهرة من خلال صناديق تثبيت النقد في الاتحاد الروسي وأذربيجان وكازاخستان بالحذر إلى حد معقول، ومن ثم فهي تحتوي الآثار التوسعية لأسعار النفط المرتفعة على السيولة المحلية[١١].

باء - دور الاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٢٥ - إن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والعلاقات معه دورا بالغ الأهمية في تشكيل عملية دمج أوسع وأعمق للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أفادت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر بلدان وسط أوروبا ودول بحر البلطيق، إلا أن الاستراتيجية النشطة التي يتبعها الاتحاد في إعادة البناء بعد مرحلة انتهاء الصراع، وتقديم الدعم لعمليات التكامل الإقليمي وغير ذلك من المساعدات الاقتصادية الأخرى، قد أفادت المنطقة ككل[١٢].

٢٦ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، أصبحت ثمانية من البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا سابقا (إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا) أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي. وعقب انضمامها، زاد تحرير التجارة في الاتحاد الأوروبي الموسع، حيث ألغيت فعليا جميع الرسوم والحصص المتبقية بما في ذلك القيود على التجارة الزراعية. كما أحرز الأعضاء الجدد المزيد من التقدم فيما يتعلق بتنفيذ توجيهات

---

(١١) انظر (Yelena Kalyuzhnova and Michael Kaser "*Prudential management of hydrocarbon revenues in resource-rich economies*", ECE, Discussion Paper, Series, No 5, December 2005).

(١٢) للاطلاع على لمحة عامة عن دور الاتحاد الأوروبي في الفترة التي سبقت التوسع في عام ٢٠٠٤ والمساعدة التي قدمها إلى المنطقة، انظر الوثيقة A/59/301.

السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، حيث زادت نسبة التوجيهات المنفذة من حوالي ٩٤ في المائة إلى ما يفوق ٩٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. ومن حيث المبدأ، يفترض أن تنفذ البلدان المنضمة جميع أحكام تشريعات الاتحاد الأوروبي. إلا أن فترة انتقالية تتراوح من ٦ أشهر إلى ١٢ عاما قد حددت لعدد من التوجيهات، لأن السرعة الشديدة في التنفيذ قد تفرض مخاطر معينة.

٢٧ - وبالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة والمساعدة المالية المباشرة، قام الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في تنسيق شؤون الضرائب؛ واعتماد أُطُر تنظيمية حديثة في الأسواق المالية والنظم المؤسسية والمعايير المحاسبية؛ وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومن ثم، مكن الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي هذه البلدان من الاندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي والاستفادة من هذه العملية. ومن المجالات ذات الأهمية الخاصة، التي تعتبر عاملا مؤثرا مباشرا على عملية الدمج، الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين البنى التحتية وتنمية المهارات التنافسية، وذلك مدرج في برامج الإصلاح الوطنية لعام ٢٠٠٥ الأعضاء الثمانية الجدد في الاتحاد. وفي عام ٢٠٠٤، تراوحت التحويلات الإجمالية الصافية إلى الأعضاء الثمانية الجدد في الاتحاد ما بين ٠,٢٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لهنغاريا إلى ٢,١ في المائة لليتوانيا، بما متوسطه حوالي ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وخصصت أموال لدعم الإجراءات الهيكلية والسياسات الداخلية للقطاع الزراعي، وكذلك للمدفوعات ''التعويضية'' لكي يظل صافي ميزان معاملات أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد مع الاتحاد إيجابيا. ومع افتراض الاستيعاب الكامل لأموال الاتحاد الأوروبي، من المتوقع في دورة الميزانية المقبلة للاتحاد الأوروبي أن يزيد متوسط صافي تحويلات الأعضاء الثمانية الجدد نسبة ٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

٢٨ - وقد شكلت عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حافزا للدول المرشحة للعضوية في جنوب شرق أوروبا (بلغاريا ورومانيا وكرواتيا) [١٣] على المضي قدما في الإصلاحات اللازمة نحو تحقيق اقتصاد السوق وتطوير مؤسسات موثوقة في الدولة. وزاد الاتحاد الأوروبي من مساعدات ما قبل الانضمام المقدمة لبلغاريا بنسبة ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-

(١٣) بدأت مفاوضات الانضمام مع بلغاريا ورومانيا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن يلتحق البلدان بالاتحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (ستتخذ المفوضية الأوروبية القرار النهائي بشأن هذه المسألة في أواخر عام ٢٠٠٦) في حين حصلت كرواتيا في عام ٢٠٠٤ على مركز البلد المرشح للعضوية في الاتحاد الأوروبي وبدأت المفاوضات بشأن الانضمام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وحصلت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على مركز البلد المرشح للعضوية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لكن لم يحدد بعد أي تاريخ لبدء المفاوضات.

٢٠٠٦، لتصل إلى نسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت المساعدات المقدمة لرومانيا ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، سيستعيض الاتحاد الأوروبي عن برامج المساعدات الحالية بصك موحد لمساعدات ما قبل الانضمام من أجل ترشيد وتبسيط ما يقدمه من مساعدات للمرشحين حاليا وفي المستقبل.

٢٩ - وبالنسبة لبلدان جنوب شرق أوروبا غير المرشحة للانضمام، فإن علاقاتها بالاتحاد الأوروبي تحددها عملية تحقيق الاستقرار والانتساب لجنوب شرق أوروبا. وقد أبرم الاتحاد الأوروبي بالفعل اتفاقات لتحقيق الاستقرار والانتساب مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا اللتين أصبحتا مرشحتين لعضوية الاتحاد، ومؤخرا مع ألبانيا. ومن أجل ضم بلدان أكثر وتشجيع التجارة والاستثمار في المنطقة دون الإقليمية، يجري حاليا التفاوض بصدد اتفاقات لتحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك والجبل الأسود[١٤] وصربيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كرر المجلس الأوروبي دعمه لمنظور أوروبي محتمل لهذه البلدان، مشيرا إلى إحراز تقدم هام في المنطقة.

٣٠ - ويتعهد الاتحاد الأوروبي هدفه المتمثل في التوسع في عملية الدمج بحيث تتجاوز حدوده، لكي تشمل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ولا تفكر حاليا في عضوية الاتحاد. وثمة تقدم محرز على وجه الخصوص، في توسيع مجال وضع السياسات من خلال سياسة الجوار الأوروبية، التي تشمل أربعة مجالات رئيسية هي: الطاقة، والهجرة، والأمن والاستقرار[١٥]. وبعد إطلاق هذه السياسة في عام ٢٠٠٣، بدأ التنفيذ في عام ٢٠٠٥ عقب إصدار ورقة الاستراتيجية والتقارير القطرية للمفوضية الأوروبية بشأن أول مجموعة من سبعة بلدان مجاورة، من بينها أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، حيث جرى التفاوض على خطط عمل بشأنها وصياغتها في صورتها النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، منح الاتحاد الأوروبي أوكرانيا مركز اقتصاد السوق. ومع إحراز تقدم في إعداد الصك الأوروبي للجوار والشراكة الذي يعد الأداة المالية للسياسة التي ستحل محل برنامج المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة في عام ٢٠٠٧، فإن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمنطقة رابطة الدول المستقلة ستنتقل على الأرجح من التجارة والتعاون التقليديين إلى تكامل سياسي واجتماعي واقتصادي أوثق لهذه البلدان. وعلى الجانب الاقتصادي، تنطوي سياسة الجوار

(١٤) أصبح الجبل الأسود دولة مستقلة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

(١٥) انظر "European neighbourhood policy: economic review of ENP countries" (European Commission Directorate General for Economic and Financial Affairs, Occasional Paper No. 18, April 2005, at http://europa.eu.int/comm/economy_finance).

الأوروبية على تعزيز للعلاقات التجارية التفضيلية، والحصول على نصيب في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وتحسين الربط مع الاتحاد في مجالات مثل الطاقة والنقل والاتصالات، وإمكانية المشاركة في بعض برامج الاتحاد، وزيادة المساعدات المالية والتقنية.

٣١ - ويعد اعتماد مجموعة من خرائط الطرق من أجل إنشاء أربعة ''مجالات مشتركة'' - مجال اقتصادي مشترك؛ ومجال مشترك للحرية والأمن والعدالة؛ ومجال للتعاون في ميدان الأمن الخارجي؛ ومجال للبحوث والمعارف - بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ خطوة أخرى نحو الدمج. وبشكل خاص، سيُمَكّن العمل الجاري بشأن المجال الاقتصادي المشترك من تقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وتعزيز الإصلاحات والقدرة التنافسية على أساس مبادئ عدم التمييز، والشفافية والحكم الرشيد. وبالإضافة إلى اتفاق الشراكة والتعاون مع أذربيجان، وأرمينيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وكازاخستان، ومؤخرا طاجيكستان، يعمل الاتحاد الأوروبي على توسيع نطاق سياسته التكاملية من خلال الاتفاقات الخاصة بقطاعات محددة، مثل اتفاق الصلب المبرم بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

جيم - سياسات تجارية أخرى

٣٢ - تندمج العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية (انظر المرفق، الجدول ٥). والبلدان المتبقية باستثناء تركمانستان، هي في سبيلها إلى الانضمام. وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أحرزت المفاوضات الثنائية للعديد من البلدان بشأن إمكانية الوصول إلى الأسواق تقدما، مما أدى إلى التعجيل بمواءمة التشريعات والممارسات التجارية الداخلية بين بلدان رابطة الدول المستقلة وشركائها في التجارة، والإسراع بإجراء إصلاحات في قانون الجمارك وتغييرات في نظام التعريفات الجمركية في بعض البلدان مثل الاتحاد الروسي وأوكرانيا وكازاخستان. وبغية دعم عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يلزم إحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات الداعمة للسوق في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فضلا عن زيادة من التعاون مع الأعضاء الحاليين بمنظمة التجارة العالمية. ومن المرجح في نفس الوقت، أن يؤثر عدم التقدم في مفاوضات جولة الدوحة سلبا على توقعات التنمية بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما المتخصصة منها في الزراعة، وهو القطاع الذي يتعرض بالفعل لضرر شديد جراء التغيرات في الإنتاج، وأوجه عدم التيقن المحيطة بحقوق الملكية والتملك. وربما يؤثر ذلك أيضا على الرفاه الطويل الأجل للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والتي في سبيلها حاليا إلى الانضمام.

٣٣ - وقد واصلت الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية، التي تشكل جزءا من الإصلاحات الأساسية لتحرير التجارة التي تجريها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تيسير دمج هذه الاقتصادات في الاقتصاد العالمي. وكانت عملية تحقيق الاستقرار والانتساب قد شجعت على إبرام اتفاقات للتجارة الحرة في جنوب شرق أوروبا تمشيا مع أحكام منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الإطار، مُنحت هذه البلدان عددا من الأفضليات التجارية غير المتناظرة. وبالإضافة إلى ذلك، استُكملت شبكة من الاتفاقات التجارية الثنائية التي استهدفتها اتفاقات تحقيق الاستقرار والانتساب في المنطقة دون الإقليمية، وهي تضم حاليا بلغاريا، وجمهورية مولدوفا ورومانيا، حيث تشمل ما يزيد على ٥٥ مليون عميل. كما تركز اتفاقات متنوعة للتجارة الحرة فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة، مثل منطقة التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة التعاون لآسيا الوسطى، بشكل كبير على تبادل الأفضليات التجارية. ولا تزال جوانب تيسير المرور العابر وتحرير الخدمات خارج نطاق هذه الاتفاقات، وتمثل تحديا هاما أمام التعاون التجاري في المنطقة[١٦].

دال - فتح حساب لرأس المال

٣٤ - بالإضافة إلى التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى قطاع الاقتصاد الفعلي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ استمر إدماج البلدان الأعضاء الثمانية الجدد في الاتحاد الأوروبي من خلال الأسواق الرأسمالية وتدفقات رأس المال للحافظات المالية. وكما هي الحال في التجارة استدعى توسع الاتحاد الأوروبي رفع معظم القيود المتبقية على حركة رأس المال. غير أن بعض البلدان أجرت مفاوضات بشأن ترتيبات انتقالية في مجال الخدمات المالية.

٣٥ - ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٤ نفذت البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي عددا من التوجيهات المتعلقة بخطة عمل الاتحاد الأوروبي للخدمات المالية ترمي إلى تحسين نوعية الخدمات المالية. وأُحرز تقدم كبير في البلدان الثمانية في مجالي التنظيم والإشراف الحذر. ونظرا لأن حصة كبيرة من النظام المالي المصرفي في البلدان الثمانية مملوكة لمستثمرين أجانب فقد أدى نقل الابتكارات الخاصة بالإدارة المالية المعاصرة واستخدام إنجازات تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين نوعية الخدمات. وكان معظم الائتمان المحلي في الفترة السابقة للانضمام يمنح إلى شركات كبيرة تعمل في المنطقة. وزاد منح الائتمان المحلي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى أصحاب المشاريع الصغيرة وفرادى الأسر المعيشية. كما أدت

(١٦) انظر *(From Disintegration to Reintegration: Eastern Europe and the Former Soviet Union in International Trade*, ed. by Harry Broadman, The World Bank, 2005.).

سهولة الحصول على رأس المال الأجنبي والقدرة على الاقتراض بالعملات الأجنبية إلى تعويض محدودية القدرة على توفير الائتمان في أسواق مالية محلية ما زالت ناقصة النمو. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الآن عملية مستمرة لإدماج أسواق الأسهم في البلدان الثمانية الجديدة في الاتحاد الأوروبي مع بلدان الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ مما يسهل تحسين أداء أسواق الأوراق المالية في المنطقة.

٣٦ - وعملية تحرير حساب رأس المال مستمرة في منطقة رابطة الدول المستقلة، مما يساهم في زيادة فتح أسواق مالية أمام الاقتصاد العالمي. وفي عدد من البلدان، بدأت عملية إلغاء القيود على رأس المال عقب الأزمة التي شهدتها روسيا في آب/أغسطس ١٩٩٨ واستمرت العملية على مراحل شملت إلغاء البيع الإجباري للإيرادات من العملات الأجنبية في عام ٢٠٠٥ في أوكرانيا، وإزالة جميع القيود على حركة رأس المال ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في الاتحاد الروسي. إلا أن الاستفادة من فتح حساب لرأس المال تعتمد بدرجة كبيرة على زيادة تطوير النظام المالي المحلي بما في ذلك تحسين نوعية أطر العمل التنظيمية والإشرافية. ولذلك وللاستفادة من التنوع الفعال للحافظة المالية تواجه هذه الاقتصادات تحديا يتمثل في مواصلة الإصلاحات المؤسسية وبذل المزيد من الجهود في مجال إدارة المخاطر الناجمة عن تحرير حركة رأس المال.

هاء - استمرار إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال التجارية

٣٧ - واكب التقدم الذي أُحرز مؤخرا في إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي زيادة في الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية في العديد منها ودعم من سياسات الاقتصاد الكلي مما أدى إلى استمرار الاستقرار في المنطقة. بيد أن تسلسل هذه الإصلاحات ونطاقها وعمقها تفاوت عبر مختلف البلدان. ففي حين أفسحت سياسات الاقتصاد الكلي المرنة والتي لا يمكن التنبؤ بها المجال في مرحلة الانتقال الأولى أمام سياسات الاقتصاد الكلي الأكثر حيطة على نطاق المنطقة فإن إصلاحات الاقتصاد الجزئي، وإنشاء نظم قانونية وتنظيمية، وتشجيع المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية وغيرها، وسيادة القانون، والحكم الرشيد والخدمات المالية اتسمت بالتفاوت من حيث النطاق والسرعة عبر البلدان[١٧].

٣٨ - ففي عام ٢٠٠٥ كانت ثلاثة اقتصادات فقط من بين ٢٧ اقتصادا تمر بمرحلة انتقالية تمتلك حصصا من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في تلك البلدان يقل عن ٥٠ في المائة

(١٧) للاطلاع على لمحة عامة عن التقدم المحرز في بيئة الأعمال التجارية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، انظر (European Bank for Reconstruction and Development, *Transition Report 2005: Business in Transition* (London, November 2005)).

(انظر المرفق، الجدول ٦). وتعكس هذه النتيجة اكتمال الخصخصة تقريبا في بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية الجديدة بالرغم من أن عددا من عمليات الخصخصة قد جرى في عام ٢٠٠٥ في الجمهورية التشيكية وليتوانيا وهنغاريا. واستمرت عملية الخصخصة على نطاق صغير في عدد قليل من الاقتصادات في رابطة الدول المستقلة وهما أرمينيا وطاجيكستان بينما استمرت عملية الخصخصة على نطاق واسع في أرمينيا وجورجيا وبعض البلدان في جنوب شرق أوروبا مثل البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود (انظر المرفق، الجدول ٧). وفي الاتحاد الروسي، نظرا لإعادة ملكية الدول على أصول كبيرة في قطاع النفط والغاز تراجعت عملية الخصخصة.

٣٩ - وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تسارعت الإصلاحات الرامية إلى بناء مؤسسات لدعم السوق وفاقت الإصلاحات المتعلقة بتحرير السوق مثل تحرير الأسعار والتجارة[١٨]. وحدث تقدم بصفة خاصة في تنظيم القطاع المالي، وإعادة هيكلة الإدارة والمشاريع وعمليات الخصخصة على نطاق كبير. ففي القطاع المالي، سُجل معظم التقدم المحرز في أوروبا الوسطى ودول بحر البلطيق، مع تركيز خاص على التحسينات التي أدخلت على المؤسسات الإشرافية والتنظيمية وتحرير أسعار الفائدة. وأُحرز تقدم أيضا بصفة خاصة في سلوفاكيا وليتوانيا. وفي أنظمة سوق الأوراق المالية. وفي إستونيا والجمهورية التشيكية وليتوانيا اتخذت إجراءات لحل النزاعات بين الغالبية والأقلية من أصحاب الأسهم. وفي بولندا تقلص دور المصارف المملوكة للدولة في عام ٢٠٠٥ وأُدخلت عملية إشراف قوية. وتتجه أسواق الأسهم في المنطقة نحو النضوج وما فتئت عملية رسملة الأسواق مستمرة في العديد من البلدان. كما أن الإصلاحات المصرفية مستمرة في عدد من بلدان رابطة الدول المستقلة مثل أرمينيا والاتحاد الروسي مصحوبة بتحسينات في سياسة التنافس في الأولى ووضع نظم للودائع والتأمين في الثانية. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت تحسينات على المؤسسات التنظيمية والإشرافية في القطاع المصرفي في أوكرانيا. وفي بولندا وسلوفاكيا وهنغاريا أدخل المزيد من التحسينات في مجال إدارة الشركات والمؤسسات، وتسارعت عملية إعادة هيكلة المشاريع كجزء من الالتزامات المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية ذات الصلة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

٤٠ - وتواصل تحقيق تقدم في الإدارة الاقتصادية في جنوب شرق أوروبا ولكن بخطى معتدلة. وحققت بلغاريا ورومانيا وكرواتيا المزيد من التقدم في استيفاء شروط الانضمام إلى

(١٨) يتم تقييم التقدم المحرز في الإصلاحات الانتقالية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية استنادا إلى مجموعة مكونة من تسعة مؤشرات انتقالية يعمل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير على تقديرها كل عام، منذ بدء المرحلة الانتقالية، من أجل رصد التطورات الإصلاحية في كافة البلدان الـ ٢٧. وللاطلاع على آخر المستجدات بشأن هذه المؤشرات، انظر (*Transition Report, 200*, note 17 above).

الاتحاد الأوروبي وتحسين أُطر عملها القانونية تنفيذا لسياسة المنافسة. ورغم أن خطى الإصلاحات ذات المنحى السوقي قد تباطأت بعض الشيء في المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٠٥ فقد ظلت صربيا والجبل الأسود استثناءا من ذلك نظرا لإكمال عدد من صفقات الخصخصة على نطاق واسع في البلاد وإحراز تقدم كبير في إدارة المشاريع، وسياسات التنافس، واتخاذ المزيد من الخطوات لتحرير التجارة وحساب رأس المال. كما تم إبرام عدد من صفقات الخصخصة في البوسنة والهرسك.

٤١ - وبالرغم من التحسن العام الذي شهدته الإدارة الاقتصادية في أنحاء المنطقة فإن التقدم يظل متفاوتا في مختلف المجالات - مثل المؤسسات وحقوق الملكية، ومكافحة الفساد والجريمة، والإصلاح القضائي وتنظيم الأعمال التجارية، بما في ذلك إصدار التراخيص، وفرض الضرائب، والجمارك والتجارة والبنى التحتية وتنظيم العمل. وطبقا لأحدث دراسة استقصائية أجراها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي عن تصورات بيئة الأعمال التجارية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية[١٩] يرى قادة الأعمال التجارية أن النظام القضائي قد تحسن في كل من إستونيا وسلوفاكيا، في حين كان إنفاذ العقود أكثر فعالية في بولندا وسلوفينيا. وعلى العكس من ذلك تدهورت آلية إنفاذ العقود في جنوب شرق أوروبا ولا سيما في ألبانيا والبوسنة والهرسك. وتعتبر بيئة الأعمال التجارية قد تحسنت بشكل عام في بعض البلدان في منطقة رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠٠٥ - وبشكل أكبر في بيلاروس وبدرجة أقل في طاجيكستان ولكن الدراسة تبين أيضا أن تدهور الأوضاع في حالات أخرى ناجم عن سوء أداء الجهاز القضائي والفساد الظاهر. وبوجه عام، يرى قادة الأعمال التجارية تقلصا في سلطة أنظمة الدولة في العديد من المجالات في المنطقة مثل إدارة الضرائب والجمارك وتنظيم التجارة الخارجية.

رابعا - التحديات المتعلقة بالسياسة العامة والاستنتاجات

٤٢ - يمكن القول باختصار أن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية واصلت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إدماج أسواقها في الاقتصاد العالمي. وساهم في إحراز هذا التقدم بدرجة كبيرة توافر الأوضاع المواتية مثل نمو التجارة العالمية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتدني تكلفة التمويل الدولي. وفي الوقت ذاته، تم تحقيق ذلك في ظل بيئة سياسية واقتصادية أكثر استقرارا يمكن التنبؤ بها، تدعمها سياسة مالية حذرة ووضع نقدي مستقر في عدة بلدان في المنطقة. وبناء على هذه الخلفية نجحت بعض الاقتصادات

(١٩) The World Bank, *Doing Business 2006: Creating Jobs, Washington, D.C. 2005*.

في مواصلة الإصلاحات وإنشاء المؤسسات اللازمة لتحقيق الأداء الفعال لاقتصاد السوق. وعزز ذلك بدوره إدماجها في الاقتصاد العالمي. وأدى التكيف مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتحويلات من الاتحاد الأوروبي، وإنشاء نُظم قانونية ورقابية لتعزيز المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية وحقوق التملك الأخرى، وسيادة القانون والحكم الرشيد والخدمات المالية إلى تعزيز وتوسيع نطاق عملية النمو في بلدان أوروبا الوسطى ودول بحر البلطيق. وعلى العكس من ذلك، فإن الاقتصادات المتخلفة في مجالات الإدارة الاقتصادية وإعادة الهيكلة الاقتصادية لم تفلح في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وتنويع اقتصاداتها. وتعتبر الجهود المستمرة المبذولة لتحسين بيئة الأعمال التجارية والمضي في الإصلاحات المؤسسية مع مواصلة إعادة الهيكلة الاقتصادية ضرورية للاستفادة بالكامل من الإدماج في الاقتصاد العالمي ومواصلة النمو الاقتصادي.

٤٣ - وتتفاوت خطى وأنماط إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي تفاوتا كبيرا في مختلف البلدان. فالبلدان الغنية بالموارد ولا سيما في منطقة رابطة الدول المستقلة، تستفيد حاليا من ارتفاع أسعار السلع الأساسية ولكن أداء نموها يظل معرضا لتقلبات أسعار السلع العالمية. وتحتاج تلك البلدان التي تتخصص في عدد من السلع الأساسية الأولية كالنفط الخام، والغاز الطبيعي، والمنتجات النفطية والألمنيوم والذهب والقطن إلى تنويع اقتصاداتها ولا سيما في مجالات الصناعة التحويلية والخدمات التي تزيد من احتمالات استفادتها من التجارة والاحتفاظ بمعدلات أكبر للنمو الاقتصادي في المدى الطويل[٢٠]. ولكي تفعل ذلك يتعين على هذه البلدان أن تستثمر في تنمية البنى التحتية وفي بناء رأس مال بشري سوف يساهم أيضا في الحد من الفقر في المنطقة.

٤٤ - ومعظم بلدان وسط وشرق أوروبا مندمجة في شبكات تجارية يوجهها المنتجون في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية كصناعة السيارات والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات التي ترتبط بمشاريع استثمارية طويلة الأجل وبمجالات البحث والتطوير وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأقل تقلبا. ومن جهة أخرى تندمج بلدان جنوب شرق أوروبا في شبكات تجارية يوجهها المشترون في قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة كالمنسوجات، والملابس والزراعة وهي أكثر عُرضة لتقلبات الطلب وللتقلبات الشديدة في التدفقات الاستثمارية فيما يتعلق بالنقل. والتحدي الذي يواجه هذه البلدان يتمثل في

(٢٠) لمناقشة مستفيضة بشأن الصلات القائمة بين هياكل التصدير المنوعة ذات الصلات القوية بالاقتصاد المحلي والنمو الاقتصادي الطويل الأجل، انظر *Economic and Social Survey 2006: Diverging Growth and Development* (United Nations Sales Publication No. E.06.II.C.1).

إيجاد مزيج ملائم من السياسات لنقل هياكلها التجارية تدريجيا من قطاعات القيمة المضافة المتدنية إلى قطاعات القيمة المضافة العالية.

٤٥ - وأدت زيادة اندماج الأسواق الرأسمالية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى نمو ائتماني قوي في البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي وفي بلدان جنوب شرق أوروبا. وأدى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تزيد عن معدلات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى جذب تدفقات كبيرة إلى الداخل من رأس المال، مصحوبة بزيادة في تنمية القطاع المصرفي، وزيادة ثقة المستهلكين وإعادة توافر السيولة في جنوب شرق أوروبا. وارتفع عدد القروض المصرفية المقدمة إلى المؤسسات والأسر المعيشية ارتفاعا حادا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتراوحت حصص القروض المقيمة بالعملات الأجنبية المقدمة إلى المؤسسات والأسر المعيشية بين ١٠ و ٧٥ في المائة. وبالرغم من أن معظم القروض بالعملات الأجنبية تُمنح عادة لشركات متعددة الجنسيات فقد ازداد أيضا عدد هذه القروض المقدمة إلى الأسر. ويمكن أن يُشكل ذلك بعض المخاطر ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تنفذ نظما لأسعار صرف ثابتة.

٤٦ - وأدت الزيادة في حركة تنقل المواطنين من بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية الجديدة ومن بلدان جنوب شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة إلى زيادة الدور التي تلعبه التحويلات المالية كمصدر للتمويل الخارجي، مما خفف من الضغوط على ميزان المدفوعات وأدى إلى تخفيف حدة الفقر وإمكانية المساهمة في تمويل الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. بيد أن هنالك عددا من المخاطر المرتبطة بزيادة تدفق التحويلات إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مثل قلة المناعة إزاء الاتجاهات الاقتصادية السلبية في البلدان المستقبلة والآثار الناجمة عن هجرة الكفاءات بالنسبة لبلدان المنشأ. ومن شأن تركيز العمال المهاجرين في عدد قليل من البلدان أن يجعل تدفقات التحويلات سريعة التأثر بأي اتجاهات اقتصادية سلبية. وربما تواجه بلدان المنشأ بسبب تصديرها لقوة عملها صعوبات في تنمية قاعدتها الإنتاجية. وربما تواجه تلك البلدان التي تشهد تدفقات كثيفة في العمالة إلى الخارج مثل جمهورية مولدوفا معوقات في أسواق عملها.

٤٧ - وترتكز سياسات الاقتصاد الكلي في بلدان الاتحاد الأوروبي الجديدة على اعتماد عُملة وحيدة كخطوة أخرى في عملية التكامل الاقتصادي، فضلا عن تعزيز النمو من أجل استدامة التقارب الفعلي وخلق فرص للعمل. ومع ذلك، فإن الاعتماد السريع لليورو قد يؤدي في المدى القصير إلى تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقدان في

الدخل، قبل وبعد هذا الاعتماد. ويتطلب التوحيد المالي السريع لهذه البلدان اتخاذ تدابير تقشفية تشمل خفض النفقات الاجتماعية والاستثمارات العامة المفقودة. وربما يُفضي اعتماد سياسة نقدية أكثر تشددا تهدف إلى مكافحة التضخم إلى الإضرار بالنمو كما أن تحديد أسعار صرف رمزية قد يضر بتنافسية الأسعار إما بالإفراط في تقييم سعر الصرف أو بالزيادة الفعلية اللاحقة التي لا تستند إلى نمو في الإنتاجية. وبالرغم من أن الصدمات المتعلقة بالطلب في البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي ترتبط بمنطقة اليورو فإن درجة الاتساق في الصدمات المتعلقة بالعرض أضعف، مما يبرر الحاجة إلى اتباع سياسة نقدية مستقلة. ويشكل خفض تنقل العمالة حجة أخرى تساق ضد الاعتماد السريع لليورو.

المرفق

أشكال وجداول

الشكل الأول: التجارة الخارجية[أ] بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حسب المجموعة الفرعية، ١٩٩٥-٢٠٠٥ (نسبة مئوية)

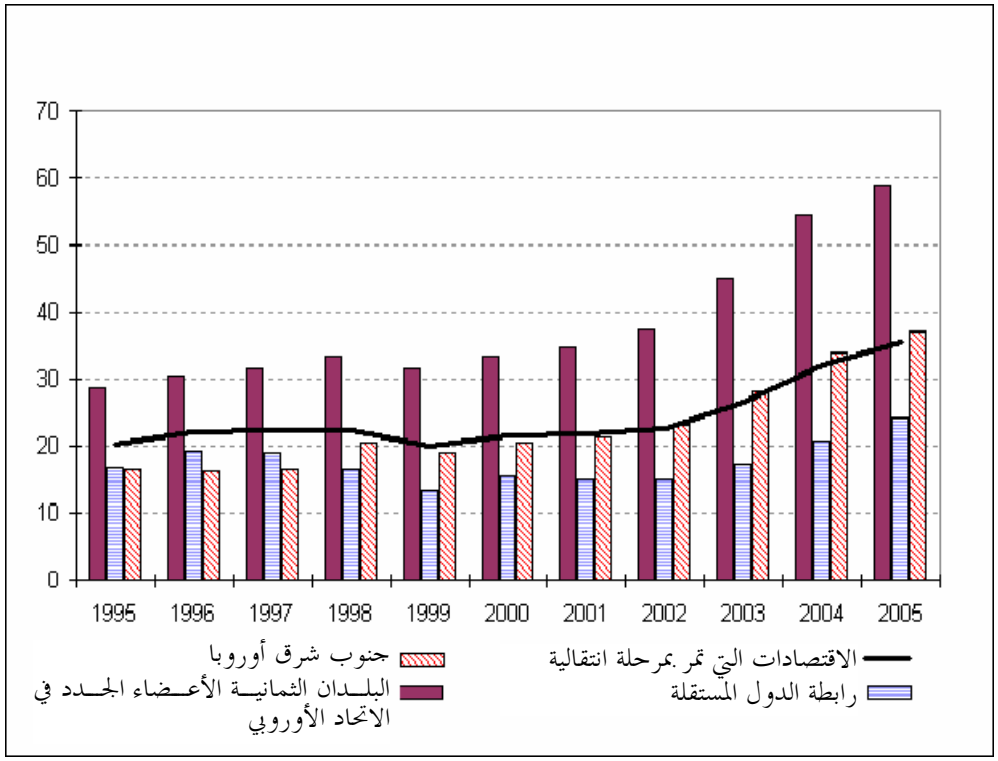

المصدر: IMF, World Economic Outlook database, April 2006.

(أ) مجموع الصادرات والواردات.

الشكل الثاني

نمو وبنية صادرات ووارادات السلع الأساسية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية للسنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤

الواردات

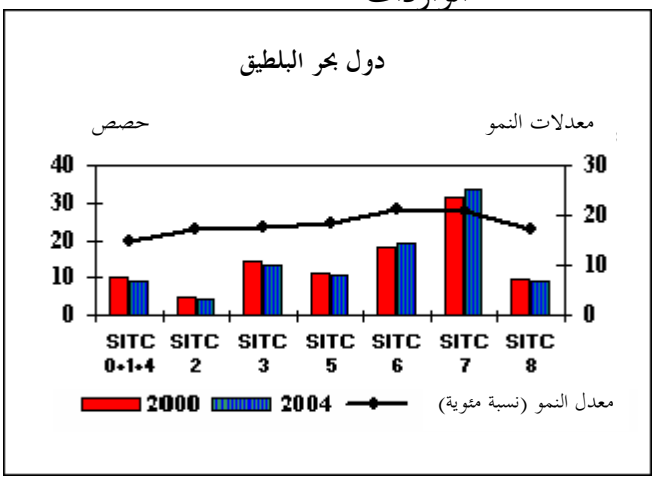

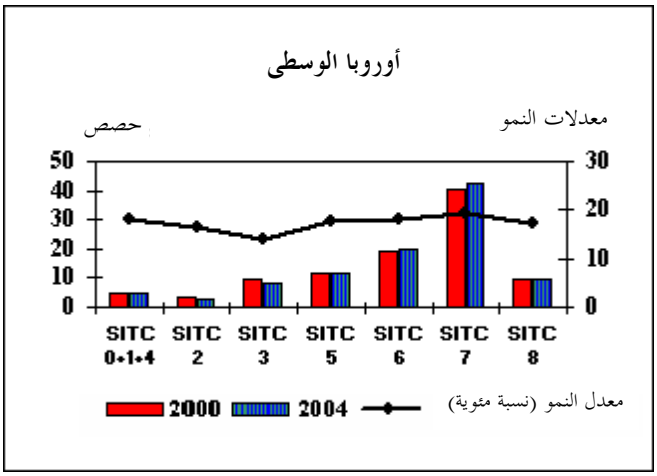

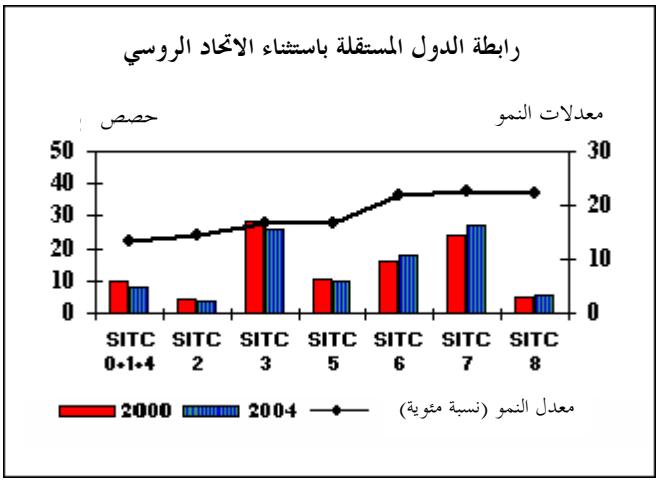

الصادرات

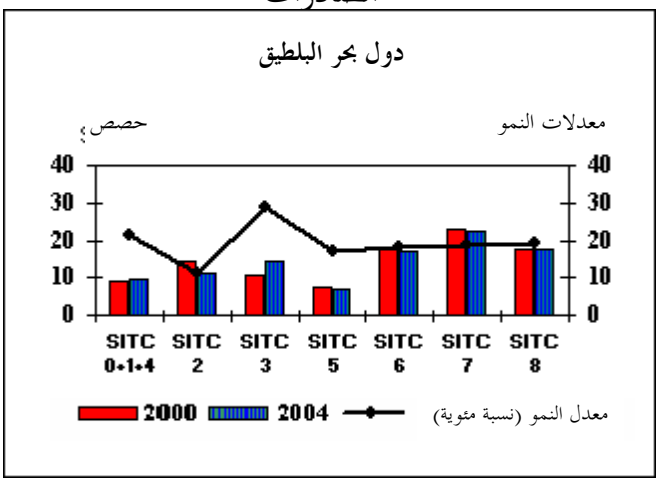

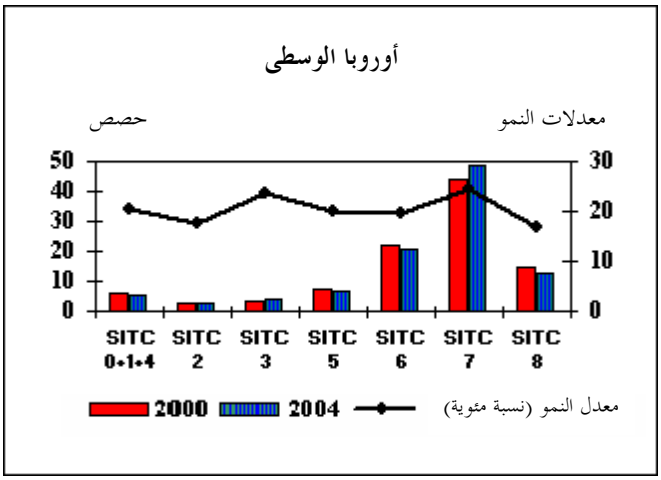

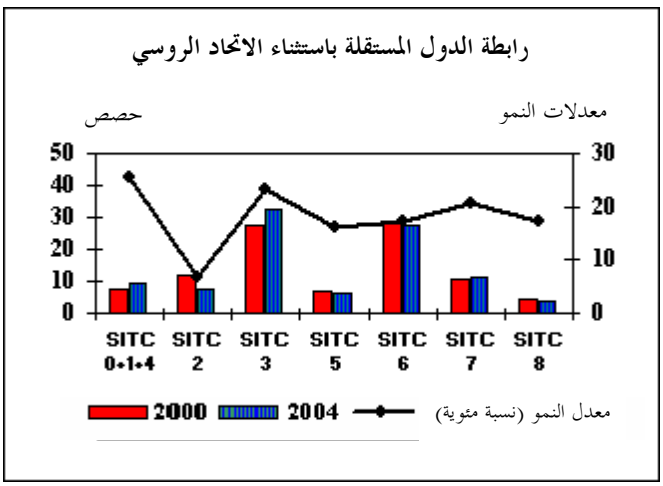

الشكل الثاني (يتبع)

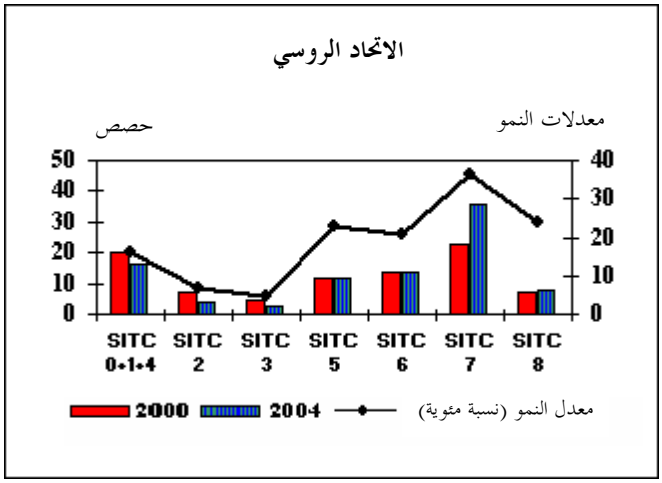

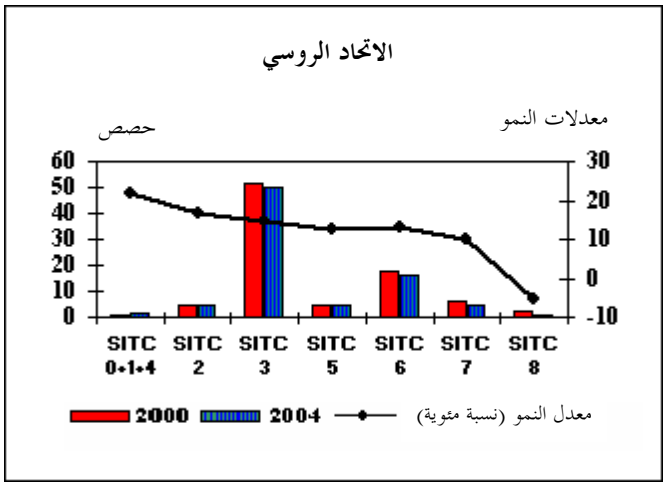

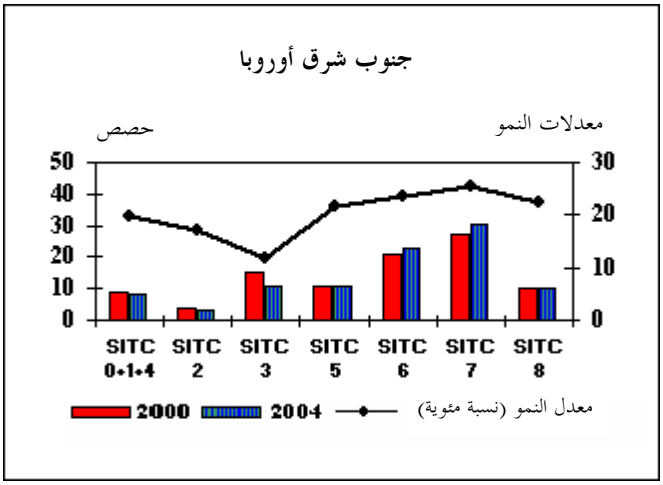

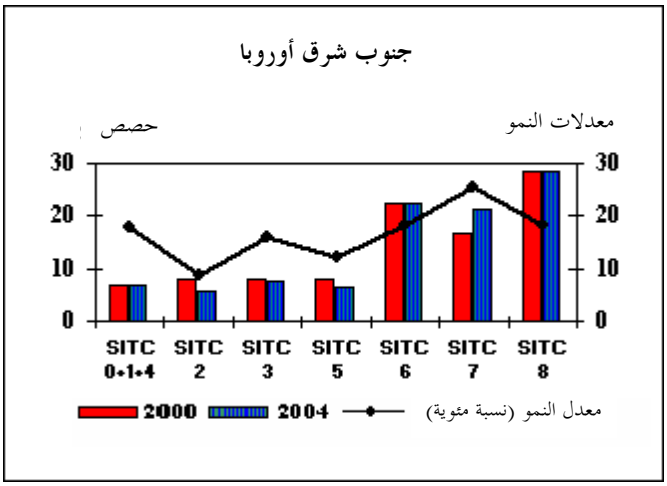

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. تشكل مجموعات السلع الأساسية أجزاء من التصنيف الموحد للتجارة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة (SITC Rev.3).

الشكل الثالث

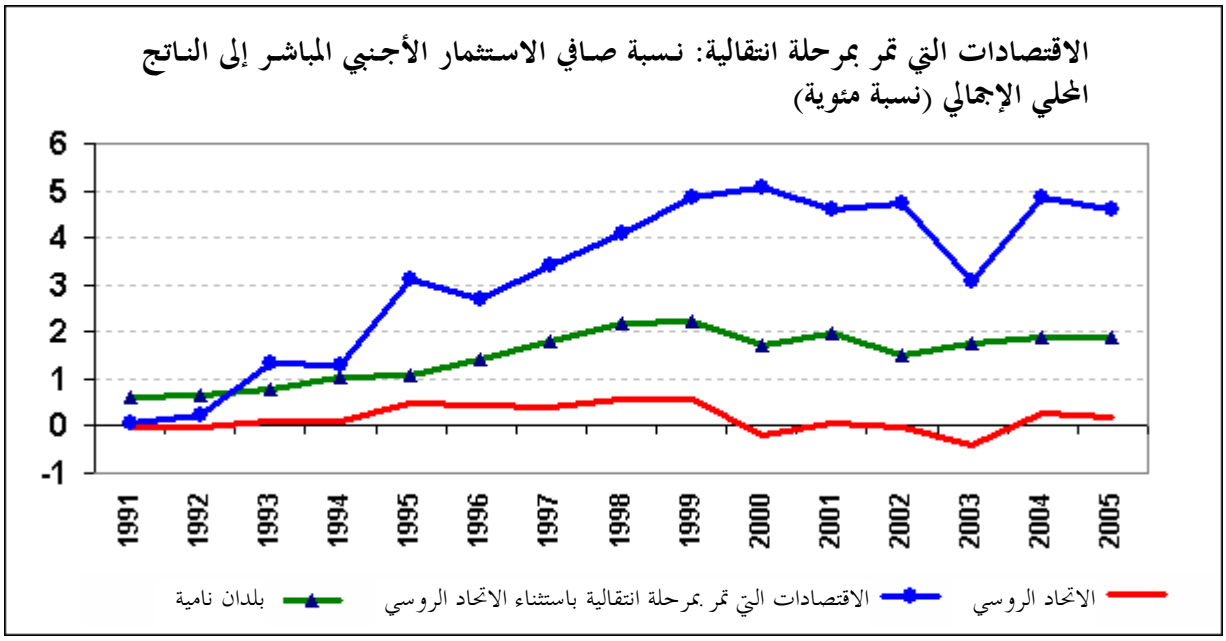

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2005; IMF, international Finance Statistics; World Bank, Global Development Finance.

الشكل الرابع

نسب الديون الخارجية لدول رابطة الدول المستقلة – ٧، للسنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤
(نسبة مئوية)

نسبة الديون إلى الصادرات

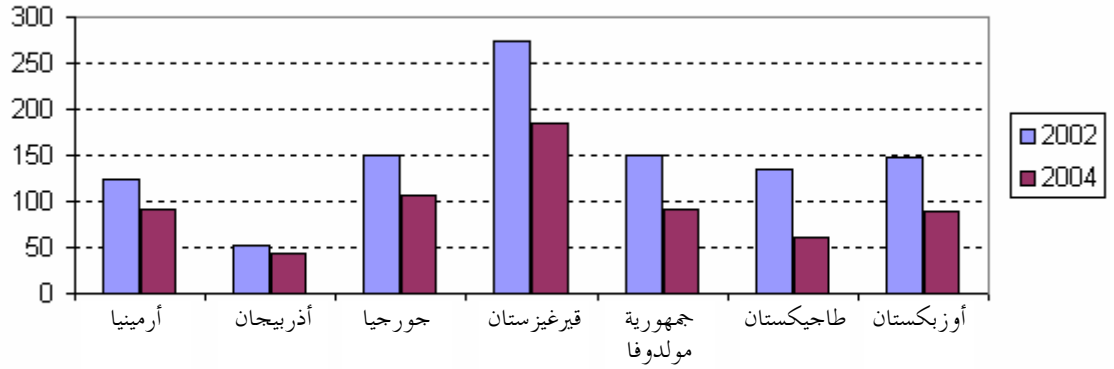

نسبة الديون إلى الدخل القومي الإجمالي

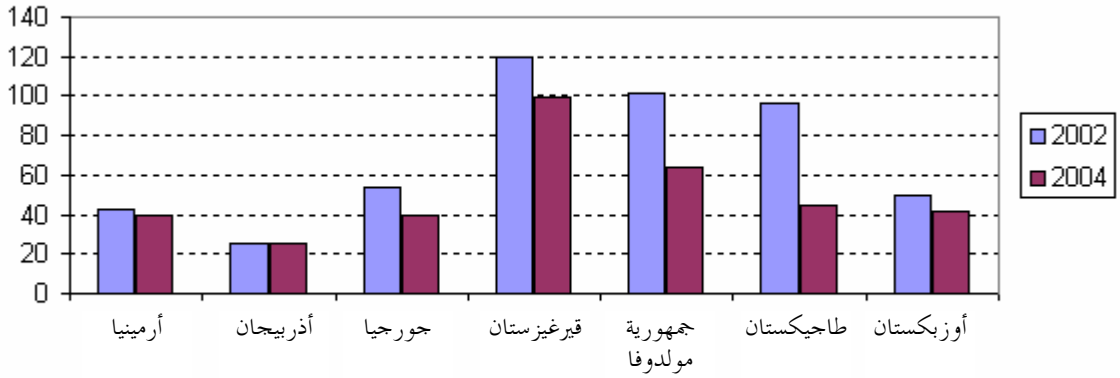

المصدر: World Bank, Global Development Finance; IMF, World Economic Outlook database, April 2006.

الجدول ١

مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ٢٠٠٣-٢٠٠٥

	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (تغير النسبة المئوية السنوية)			تضخم أسعار المستهلكين (متوسط تغير النسبة المئوية السنوية)			معدل البطالة (نسبة مئوية)		
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٥,٧	٦,٦	٥,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٤			
البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي	٤,٠	٥,٢	٤,٤	١,٩	٤,١	٢,٥			
استونيا	٦,٧	٧,٨	٩,٨	١,٣	٣,٠	٤,١	١٠,٠	٩,٧	٧,٩
بولندا	٣,٨	٥,٣	٣,٢	٠,٨	٣,٦	٢,١	١٩,٦	١٩,٠	١٧,٧
الجمهورية التشيكية	٣,٢	٤,٧	٦,٠	٠,١	٢,٨	١,٨	٧,٨	٨,٣	٧,٩
سلوفاكيا	٤,٢	٥,٤	٦,١	٨,٦	٧,٦	٢,٧	١٧,٦	١٨,٢	١٦,٤
سلوفينيا	٢,٦	٤,٢	٣,٩	٥,٦	٣,٦	٢,٥	٦,٧	٦,٣	٦,٣
لاتفيا	٧,٢	٨,٥	١٠,٢	٢,٩	٦,٢	٦,٨	١٠,٥	١٠,٤	٩,٠
ليتوانيا	١٠,٥	٧,٠	٧,٥	١,٢-	١,٢	٢,٧	١٢,٤	١١,٤	٨,٣
هنغاريا	٣,٤	٤,٦	٤,١	٤,٤	٦,٨	٣,٦	٥,٩	٦,١	٧,٢
جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٧,٠	٧,٧	٦,٣	١١,٩	١٠,٠	١١,٢			
جنوب شرق أوروبا	٤,٧	٦,٧	٤,٧	٨,١	٧,٥	٧,٠			
ألبانيا	٥,٧	٦,٧	٥,٥	٢,٦	٢,٣	٢,٤	١٥,٠	١٤,٤	١٤,٢
بلغاريا	٤,٥	٥,٧	٥,٥	٢,٢	٦,٤	٥,٠	١٣,٧	١٢,٠	٩,٩
البوسنة والهرسك	٤,٠	٥,٧	٥,٣	٠,٢	٠,٤-	٢,٥	٤٤,٠	٤٤,٩	٤٦,٦
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢,٨	٤,١	٤,٠	١,١	١,٠	٠,٠	٣٦,٧	٣٧,٢	٣٧,٣
رومانيا	٥,٢	٨,٤	٤,١	١٥,٣	١١,٩	٩,٠	٦,٨	٧,٦	٧,٧
صربيا والجبل الأسود	٢,١	٨,٣	٦,٢	٩,٦	١٠,٤	١٥,٤	٢٨,٠	٣٠,٦	٣٢,٠
كرواتيا	٥,٣	٣,٨	٤,٣	١,٥	٢,١	٣,٣	١٤,٣	١٣,٨	١٢,٧
رابطة الدول المستقلة	٧,٦	٧,٩	٦,٧	١٢,٨	١٠,٧	١٢,٣			
الاتحاد الروسي	٧,٣	٧,٢	٦,٤	١٣,٧	١٠,٩	١٢,٧	٨,٢	٧,٩	٧,٢
أذربيجان	١١,٢	١٠,٢	٢٦,٤	٢,١	٦,٧	١٠,٥	١,٤	١,٤	١,٤
أرمينيا	١٤,٠	١٠,١	١٣,٩	٢,٧	٨,١	٠,٦	١٠,١	٩,٠	٧,٦
أوزبكستان	٤,٤	٧,٧	٧,٠	١٩,٠	١٤,٢	١٥,٠	٠,٣	(أ)	٠,٤
أوكرانيا	٩,٦	١٢,١	٢,٦	٥,٢	٩,٠	١٣,٥	٩,١	٨,٦	٧,٢
كازاخستان	٩,٣	٩,٦	٩,٤	٦,٤	٦,٩	٧,٦	٨,٨	٨,٤	٨,١

	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (تغير النسبة المئوية السنوية)			تضخم أسعار المستهلكين (متوسط تغير النسبة المئوية السنوية)			معدل البطالة (نسبة مئوية)		
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
بيلاروس	٧,٠	١١,٤	٩,٢	٢٨,٥	١٨,٣	١٠,٤	٣,١	١,٩	١,٥
تركمانستان	٣,٣	٤,٥	٩,٦	١٥,٣	١٠,٠	١٢,٠	(أ)	(أ)	(أ)
جمهورية مولدوفا	٦,٦	٧,٤	٧,١	١١,٧	١٢,٥	١١,٩	٧,٩	٨,١	٧,٣
جورجيا	١١,١	٥,٩	٩,٣	٤,٨	٥,٧	٨,٢	١١,٥	١٢,٦	١٣,٨
طاجيكستان	١١,٠	١٠,٣	٦,٧	١٦,٣	٧,٢	٨,٠	٢,٣	٢,٠	١,٨
قيرغيزستان	٧,٠	٧,٠	-٠,٦	٣,٠	٤,١	٤,٤	٢,٩	٢,٩	٣,٣

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٦، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.II.C.2؛ اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، www.cisstat.com.

الجدول ٢

التجارة الخارجية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حسب الاتجاه، ٢٠٠٣-٢٠٠٥

(القيمة ببلايين الدولارات، معدل النمو بوصفه نسبة مئوية)

البلد أو مجموعة البلدان	الصادرات		الواردات		
	القيمة	معدل النمو[أ]	القيمة	معدل النمو[أ]	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
دول بحر البلطيق، منها وإليها:						
العالم	١٥,٧	٢٢,٣	٢٨,٢	٢٣,٠	٢٠,٧	٢٢,٥
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٥,٠	٢٦,١	٣٩,٩	٧,٨	٤١,٧	٣٣,١
رابطة الدول المستقلة	٢,٤	٢,١	٣٨,٠	٤,٦	٢٠,٣	٣٦,٤
دول بحر البلطيق	٢,١	٣٥,٨	٤٢,٩	١,٦	٩٦,٨	٣٠,٢
أوروبا الوسطى	٠,٥	٩٣,٣	٣٦,٥	١,٦	٥٠,٤	٣٠,١
جنوب شرق أوروبا	٠,٠	٤٥,٥	٣١,٤	٠,١	١١,٣	٥,٢
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	١٠,٠	٢٠,٤	١٩,٦	١٣,٠	١٥,٥	١٥,٦
الاتحاد الأوروبي	٨,٢	٢٢,٩	٢٠,٣	١١,٢	٢٤,٢	١٤,١
البلدان النامية	٠,٦	١٤,٧	٩٥,٤	٢,٠	٢٦,٢ -	٣٠,٤
أوروبا الوسطى، منها وإليها:						
العالم	١٧٧,٧	٣٢,٥	١٦,٣	٢٠٨,٩	٢٩,٦	١٢,٨
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٣٧,٤	٤٠,٤	٢٦,٧	٤٣,١	٣٤,٠	٢٦,٩
رابطة الدول المستقلة	٧,٠	٤٧,٧	٣٧,١	١٧,١	٢٢,٤	٣٥,٣
دول بحر البلطيق	٢,٥	١٠,٥	١٦,٠	٠,٦	٥٩,٨	٥٧,٨
أوروبا الوسطى	٢٠,٨	٤٥,٢	٢٣,٥	٢٢,٩	٤٠,٨	١٩,٧
جنوب شرق أوروبا	٧,١	٢٩,٦	٢٨,٥	٢,٥	٤٤,٨	٣٣,٢
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	١٣٢,٣	٢٨,٨	١٢,٣	١٣٨,٧	٣٠,٥	١٠,٥
الاتحاد الأوروبي	١٢٢,٤	٢٩,٠	١١,٨	١٢٣,٢	٣٢,١	١٢,٤
البلدان النامية	٧,٧	٥٩,٠	٢٧,٦	٢٦,٦	١٨,٢	٠,٤ -
جنوب شرق أوروبا، منه وإليه:						
العالم	٣٥,٧	٣٠,٩	١٣,٨	٦٢,٨	٢٨,٨	٢٠,٣
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٦,٢	٤٠,٦	٢٨,٦	١٦,٥	٢٩,٣	٣٠,٣
رابطة الدول المستقلة	٠,٨	٤٤,٤	١٩,٤	٥,٩	٣٠,٨	٣١,٠
دول بحر البلطيق	٠,٠	٤٤,١	١٢,٨ -	٠,٠	٥٣,٠	١٨,١
أوروبا الوسطى	٢,٢	٤١,٣	٣٨,٣	٧,٤	٢٢,٧	٣١,٩

البلد أو مجموعة البلدان	الصادرات		الواردات		
	القيمة	معدل النمو[أ]	القيمة	معدل النمو[أ]	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
جنوب شرق أوروبا	٣,١	٣٩,١	٣,٢	٤١,٧	٢٥,٩
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	٢٤,٤	٢٥,٥	٣٨,١	٢٧,٠	١٥,٤
الاتحاد الأوروبي	٢٢,٨	٢٥,٦	٣٥,٠	٢٦,٦	١٧,٠
البلدان النامية	٤,٦	٤١,٩	٧,٨	٣٦,٢	٢٣,٠
أوروبا الشرقية، منها وإليها:					
العالم	٢٢٩,١	٣١,٦	٢٩٤,٧	٢٨,٧	١٥,١
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٤٨,٧	٣٩,٠	٦٧,٤	٣٣,٧	٢٨,٤
رابطة الدول المستقلة	١٠,٢	٣٦,٨	٢٧,٥	٢٣,٨	٣٤,٥
دول بحر البلطيق	٤,٦	٢٢,٢	٢,٢	٨٥,٥	٣٦,٩
أوروبا الوسطى	٢٣,٦	٤٦,٠	٣١,٩	٣٧,١	٢٢,٨
جنوب شرق أوروبا	١٠,٣	٣٢,٦	٥,٧	٤٢,٨	٢٨,٩
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	١٦٦,٧	٢٧,٨	١٨٩,٨	٢٨,٧	١١,٨
الاتحاد الأوروبي	١٥٣,٤	٢٨,٢	١٦٩,٤	٣٠,٤	١٣,٤
البلدان النامية	١٢,٨	٥١,٠	٣٦,٤	١٩,٦	٦,٤
بلدان رابطة الدول المستقلة، منها وإليها					
العالم	١٨٩,٢	٣٠,١	١١٤,٠	٢٨,٧	٤٣,٢
فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة	٣٨,٥	١١,٦	٤١,٩	٢١,٨	١٧,٤
بلدان من غير رابطة الدول المستقلة	١٥٠,٧	٣٤,٨	٧٢,١	٣٢,٧	٥٧,٠
الاتحاد الروسي، منه وإليه:					
العالم	١٣١,٥	٢٦,٥	٥٦,٧	٢١,٨	٥٩,٤
فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة	٢٠,٣	- ١٠,٩	١٣,٣	- ١٥,١	٣٢,٩
بلدان من غير رابطة الدول المستقلة	١١١,١	٣٣,٤	٤٣,٤	٣٣,١	٦٤,٦
أوروبا الشرقية	١٨,٨	٢١,٣	٤,٦	٣٠,٢	٥٥,٨
دول بحر البلطيق	٤,٦	٢٥,٤	٠,٧	٢١,٨	١١١,٢
أوروبا الوسطى	١١,٨	١٥,٦	٣,٦	٣٠,٥	٤٩,١
جنوب شرق أوروبا	٢,٤	٤٢,٢	٠,٣	٤٥,١	٢٢,٢
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	٦١,٠	٣٧,٧	٢٧,٨	٣٤,١	٦٢,٩
الاتحاد الأوروبي	٥٠,٦	٣٥,٩	٢١,٧	٣٠,٩	٧١,٧
البلدان النامية	٢٦,٧	٣٣,٦	١٠,٩	٣١,٠	٧٤,٩

البلد أو مجموعة البلدان	الصادرات			الواردات		
	القيمة	معدل النمو[أ]		القيمة	معدل النمو[أ]	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
بلدان رابطة الدول المستقلة باستثناء الاتحاد الروسي، منها وإليها:						
العالم	٥٧,٧	٣٨,١	١٥,٤	٥٧,٤	٣٥,٥	٢٨,٨
فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة	١٨,٢	٣٦,٨	٩,٧	٢٨,٧	٣٨,٨	١٣,٠
بلدان من غير رابطة الدول المستقلة	٣٩,٥	٣٨,٧	١٨,٠	٢٨,٧	٣٢,٢	٤٥,٤

المصدر: IMF, International Financial Statistics.

(أ) محسوبة على أساس القيمة معبرا عنها بالدولار.

الجدول ٣

الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٥-٢٠٠٥

	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية للفرد	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد			تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه حصة من الناتج المحلي الإجمالي		
	(١٩٩٥-٢٠٠٥)	(١٩٩٥-٢٠٠٥)	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
	(ملايين الدولارات)	دولار	دولار	دولار	دولار	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية
البلدان الثمانية الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي	**١٨٢ ٦٩٢,٠**	**٢ ٤٩٣,٠**	**١١٢,٠**	**٣١٠,١**	**٣٦٣,٣**	**١,٧**	**٤,٠**	**٤,١**
استونيا	٥ ٨٤٨,٦	٤ ٣٩٨,٤	٥٦٨,٩	٥٨٥,٠	١٦٩١,٠	٨,٣	٧,٠	١٧,٢
بولندا	٦٧ ٦٢٤,٠	١ ٧٥٥,١	١١١,٠	٣٠٦,٧	١٦٢,٧	٢,٠	٤,٩	٢,٢
الجمهورية التشيكية	٤٩ ٥٨٧,٠	٤ ٨٥٢,١	١٨٥,١	٣٨٧,١	٩٩١,٧	٢,١	٣,٧	٨,٣
سلوفاكيا	١٢ ٥٣٥,٠	٢ ٣٢٠,٩	١٠١,٦	٢٣٣,١	٣٠٥,٥	١,٧	٣,١	٣,٦
سلوفينيا	٢ ٧٦٢,٧	١ ٤٠٤,٧	- ٧٠,٧	١٤٠,٨	- ٣٦,٧	- ٠,٥	٠,٩	- ٠,٢
لاتفيا	٣ ٨٨٥,٧	١ ٦٨٤,٣	١٠٩,٩	٢٥٧,١	٢١٥,٣	٢,٣	٤,٣	٣,٢
ليتوانيا	٤ ٨١٢,١	١ ٤٠٢,٥	٤١,١	١٤٨,١	١٩٨,٢	٠,٨	٢,٣	٢,٧
هنغاريا	٣٥ ٦٣٦,٨	٣ ٥٢٩,٢	٤٧,٢	٣٤٩,٩	٥١٦,٧	٠,٦	٣,٥	٤,٨
جنوب شرق أوروبا	**٥٤ ٥٤٥,٤**	**١ ٠١٨,٣**	**١٥٤,٦**	**٢٠١,٩**	**٢١٧,٥**	**٥,٧**	**٦,٠**	**٥,٦**
ألبانيا	١ ٥٨٥,٤	٥٠٦,٦	٥٧,٥	١١٠,٢	٨٢,٦	٣,٠	٤,٥	٣,٢
بلغاريا	١١ ٩٠٣,٩	١ ٥٤٠,٨	٢٦٤,٢	٣٥٦,٩	٢٩٧,٤	١٠,٤	١١,٤	٨,٦
البوسنة والهرسك	٢ ٠٨٢,٠	٥٣٢,٩	٩٧,٥	١٥٦,٣	٧٦,٥	٥,٤	٧,١	٣,٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١ ٢٥٤,٠	٦١٦,٥	٤٧,٤	٧٦,٨	٤٧,٧	٢,١	٢,٩	١,٧
رومانيا	٢٠ ٨٩٤,٠	٩٦٢,٣	٩٨,٦	٢٣٠,٤	٢٤٠,٩	٣,٦	٦,٦	٥,٣
صربيا والجبل الأسود	٦ ١٧٣,٠	٥٨٧,٧	١٣٣,٦	٩٨,١	١٩٢,٣	٧,٢	٤,٥	٩,٧
كرواتيا	١٠ ٦٥٣,١	٢ ٣٤٠,٧	٤٤٧,٨	١٩٨,٠	٣١٨,٤	٦,٨	٢,٥	٣,٨
رابطة الدول المستقلة	**٦٧ ١٦٨,١**	**٢٤٢,٠**	**١٨,٩**	**٤٧,٠**	**٤٧,٤**	**٠,٩**	**١,٧**	**١,٣**
الاتحاد الروسي	٨ ٤٣٨,٣	٥٨,٩	- ١٢,٢	١١,٥	١٠,٣	- ٠,٤	٠,٣	٠,٢
أذربيجان	١٠ ٢٦٤,٢	١ ٢٢٠,٤	٢٨٣,٤	٢٨١,٤	٥٤,٦	٣٢,١	٢٧,٥	٣,٩
أرمينيا	١ ٣٠٩,٣	٤٣٤,١	٣٩,٨	٧١,٧	٨٢,٣	٤,٣	٦,١	٥,١
أوزبكستان	١ ٢٢٤,٠	٤٦,٠	٢,٧	٧,١	٩,٤	٠,٧	١,٦	١,٨

	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية للفرد	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد			تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه حصة من الناتج المحلي الإجمالي		
	(١٩٩٥-٢٠٠٥)	(١٩٩٥-٢٠٠٥)	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
	(ملايين الدولارات)	دولار	دولار	دولار	دولار	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية
أوكرانيا	١٥ ٣٠٦,٠	٣٢٩,٣	٢٩,٧	٣٦,٤	١٦٢,١	٢,٨	٢,٦	٩,٢
بيلاروس	٢ ٤١٧,٥	٢٤٧,٨	١٧,٢	١٦,٦	٣١,٠	١,٠	٠,٧	١,٠
تركمانستان	٢ ٠٩٣,٠	٤٣٣,٠	٤٨,١	٧٤,٣	٦٢,١	٢,١	٢,٩	٢,٢
جمهورية مولدوفا	١ ٠٤٤,٥	٢٤٨,٣	١٦,٨	٣٥,١	٥٣,٦	٣,٦	٥,٧	٧,٧
جورجيا	٢ ٣٠٩,٣	٥١٦,١	٧٣,٤	١١١,٣	١٢٠,١	٨,٤	٩,٧	٨,٣
طاجيكستان	٥٠٢,٠	٧٧,١	٥,٠	٤٢,٣	٥,٥	٢,١	١٣,١	١,٦
قيرغيزستان	٦٠٨,٠	١١٥,٥	٨,٩	٢٥,٢	١٥,٨	٢,٤	٥,٩	٣,٤
كازاخستان	٢١ ٦٥٢,١	١ ٤٦٠,٥	١٤٩,٠	٣٦٢,٨	١١٦,١	٧,٢	١٢,٥	٣,١

المصادر: IMF, International Finance Statistics; UN DESA World Population Prospects: The 2004 Revision.

الجدول ٤

الهجرة الدولية في الاتحاد الروسي

	تدفقات الهجرة إلى الداخل			تدفقات الهجرة إلى الخارج		
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
المجموع						
منه وإليه:	١٨٤ ٦١٢	١٢ ٩١٤٤	١١ ٩١٥٧	١٠٦ ٦٨٥	٩٤ ٠١٨	٧٩ ٧٩٥
بلدان رابطة الدول المستقلة	١٧٧ ٣١٤	١١ ٩٦٦١	١١٠٣٧٤	٥٢ ٩٦٩	٤٦٠٨١	٣٧٠١٧
أذربيجان	٥ ٦٣٥	٤ ٢٧٧	٢ ٥٨٤	١ ٧٠٤	١ ٧٧١	١ ٣٣٦
أرمينيا	٦ ٨٠٢	٥ ١٢٤	٣ ٠٥٧	١ ١١٤	١٠٩٨	٦٥٤
أوزبكستان	٢٤ ٩٥١	٢١ ٤٥٧	١٤ ٩٤٨	١ ٤٠٠	١ ١٣٠	٧١٧
أوكرانيا	٣٦ ٨٠٦	٢٣ ٤١٨	١٧ ٦٩٩	٢٠ ٥٨٥	١٦ ٧٤٤	١٣ ١١٥
بيلاروس	٦ ٨٤١	٥ ٣٠٩	٥ ٦٥٠	٨ ٨٢٩	٧٠١٦	٥ ٦٧١
تركمانستان	٤ ٥٣١	٦ ٢٩٩	٣ ٧٣٤	٢٧٢	٢٥١	١٦٨
جمهورية مولدوفا	٧ ٥٦٢	٦ ٣٩١	٤ ٨١٦	١ ٣٨٥	١ ٢٣٤	٩٠٧
جورجيا	٧ ١٢٨	٥ ٥٤٠	٤ ٨٨٦	٩٦٤	٩٣٩	٧٤٠
طاجيكستان	٥ ٩٦٧	٥ ٣٤٦	٣ ٣٣٩	٨٢٧	٩٢٢	٥٤٩
قيرغيزستان	١٣ ١٣٩	٦ ٩٤٨	٩ ٥١١	١ ٠٨٠	٩٥٩	٦٥٦
كازاخستان	٥٥ ٧٠٦	٢٩ ٥٥٢	٤٠ ١٥٠	١٣ ٩٣٩	١٤ ٠١٧	١٢ ٥٠٤
بلدان من غير رابطة الدول المستقلة	٧ ٢٩٨	٩ ٤٨٣	٨ ٧٨٣	٥٣ ٧١٦	٤٧ ٩٣٧	٤٢ ٧٧٨
إسرائيل	١ ٦٧٠	١ ٨٠٨	١ ٤٨٦	٢ ٧٦٤	٢ ٠٤٨	١ ٧٣٣
ألمانيا	١ ٩٦٢	٢ ٦٩٢	٣ ١١٧	٤٢ ٢٣١	٣٦ ٩٢٨	٣١ ٨٧٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٥٥	٤٨٤	٥١٨	٣ ١٣٤	٣ ١٩٩	٢ ٩١٩

المصدر: Federal State Statistics Service (Rosstat), *Russia in Figures, 2005, Statistical Handbook.*

الجدول ٥

حالة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إزاء منظمة التجارة العالمية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

	الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)/منظمة التجارة العالمية تاريخ الانضمام
أوروبا الشرقية	
استونيا	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
ألبانيا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠
بلغاريا	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
البوسنة والهرسك	قيد التفاوض
بولندا	تموز/يوليه ١٩٩٥
الجمهورية التشيكية	كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	نيسان/أبريل ٢٠٠٣
رومانيا	كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
سلوفاكيا	كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
سلوفينيا	تموز/يوليه ١٩٩٥
صربيا والجبل الأسود	قيد التفاوض
كرواتيا	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠
لاتفيا	شباط/فبراير ١٩٩٩
ليتوانيا	أيار/مايو ٢٠٠١
هنغاريا	كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
رابطة الدول المستقلة	
الاتحاد الروسي	قيد التفاوض
أذربيجان	قيد التفاوض
أرمينيا	شباط/فبراير ٢٠٠٣
أوزبكستان	قيد التفاوض
أوكرانيا	قيد التفاوض
بيلاروس	قيد التفاوض
تركمانستان	لا تتفاوض
جمهورية مولدوفا	تموز/يوليه ٢٠٠١

	الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)/منظمة التجارة العالمية تاريخ الانضمام
جورجيا	حزيران/يونيه ٢٠٠٠
طاجيكستان	قيد التفاوض
قيرغيزستان	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
كازاخستان	قيد التفاوض

المصدر: منظمة التجارة العالمية (انظر www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/ tif_e/org6_e.htm).

الجدول ٦

نشاط القطاع الخاص في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في منتصف سنة ٢٠٠٥

حصة الناتج المحلي الإجمالي	البلدان
٧٥ في المائة أو أكثر	إستونيا، أرمينيا،[أ] ألبانيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، قيرغيزستان،[أ] ليتوانيا، هنغاريا.
٥٠-٧٤,٩ في المائة	الاتحاد الروسي، أذربيجان، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سلوفينيا، صربيا والجبل الأسود[أ]، طاجيكستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا
أقل من ٥٠ في المائة	أوزبكستان، بيلاروس، تركمانستان

المصدر: EBRD, *Transition Report 2005: Business in Transition* (London, November 2005), p. 4.

(أ) انتقلت إلى المجموعة التالية مقارنة بنهاية عام ٢٠٠٣.

الجدول ٧

مؤشرات مختارة للتقدّم في الفترة الانتقالية ٢٠٠٥[أ]

التصنيف	الخصخصة على نطاق صغير	الخصخصة على نطاق واسع	التجارة ونظام سعر الصرف	إصلاح المصارف وتحرير معدّلات الفائدة
أقل من ٣	بيلاروس، تركمانستان	أذربيجان، أوزبكستان، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركمانستان، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان	أوزبكستان، بيلاروس، تركمانستان	الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بيلاروس، البوسنة والهرسك، تركمانستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، قيرغيزستان
بين ٣ و ٤	أذربيجان، أوزبكستان، البوسنة والهرسك ، بلغاريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، صربيا والجبل الأسود	الاتحاد الروسي، أرمينيا[ب]، ألبانيا[ب]، أوكرانيا، بولندا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سلوفينيا، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا	الاتحاد الروسي، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، كازاخستان	بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا[ب]، سلوفاكيا، سلوفينيا، كازاخستان، لاتفيا، ليتوانيا.
٤ أو أكثر	الاتحاد الروسي، أرمينيا[ب]، إستونيا، أوكرانيا، ألبانيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، سلوفاكيا، سلوفانيا، طاجيكستان[ب]، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا	إستونيا، بلغاريا،(أ) الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، ليتوانيا[ب]، هنغاريا	أذربيجان[ب]، أرمينيا، ألبانيا، إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قيرغيزستان، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا	إستونيا[ب]، الجمهورية التشيكية[ب]، كرواتيا، هنغاريا

المصدر: EBRD, Transition Report 2005: Business in Transition (London, November 2005), p. 4

(أ) يستند نظام تصنيف المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير على مقياس من ١-٤ وما فوق. ويدل ١ على اقتصاد بدون إصلاحات و ٤ وما فوق على اقتصاد سوق متقدم النمو. للمزيد من التفاصيل، انظر (EBRD, Transition Report 2005, p.4)

(ب) رُفع إلى المجموعة التالية.